وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار- إيليزي (الجزائر)

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

النسب المالية كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة : مؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة ايليزي

الفترة 2017- 2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص:محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالب : علواني علي

أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
ستى سيد احمد	أستاذ محاضر(ب)	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
ذيب حسين	أستاذ محاضر(ب)	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
بعاشي خالد	أستاذ محاضر(أ)	المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2022/2021

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار- إيليزي (الجزائر)

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

النسب المالية كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة : مؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة ايليزي الفترة 2017- 2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص:محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالب : علو اني علي

أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
ستى سيد احمد	أستاذ محاضر(ب)	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
ذيب حسين	أستاذ محاضر(ب)	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
بعاشي خالد	أستاذ محاضر(أ)	المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2022/2021

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على حبيبنا محمد سيد الخلق

واشرف المرسلين و على آله الطاهرين وصحبه أجمعين.

إلي اغلي من وهبتني الحياة ومن جعل الله الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها برضي الرحمان

وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق * **أمي حفظها الله وبارك في عمرها*

والى من كان منبع القوة والجهد والإحسان وعلمني كل معاني الصبر والكفاح و رمز قدوتي في

شق طريق النجاح * **أبي الغالي** *

وإلى إخوتي وكل أفراد أسرتي الذين لم يبخلوا علي في أي شيء.

و جميع أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة.

علـوانـي علـي

شكر وتقدير

اشكر الله العلي القدير الذي انعم علينا بنعمة العقل والدين.

بعد شكر وحمد الله عز وجل يقتضي الواجب من باب الاعتراف بالجميل أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ المشرف: **ذيب حسن** على الإشراف والمتابعة، وعلى تقديم النصائح القيمة والتوجيه في انجاز هذا العمل

كما نتقدم أيضا بالشكر إلى كافة أساتذة مركز الجامعي أمود بن لمختار –إيليزي- كل باسمه، وكذلك كل الطاقم الإداري والى كافة عمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وأتقدم بالشكر والعرفان إلي السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قراءتهم للمذكرة وقبولهم مناقشتها وعلى ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصحيحات.

وإلي كل من قدم لي يد العون في انجاز هذا العمل.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى مساهمة النسب المالية كإحدى أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة ايليزي، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم معالجة وتحليل القوائم المالية للسنوات 2017 و 2018 للصندوق، باستخدام النسب المالية.

حيث توصلت الدراسة إلى عدم اهتمام إدارة الصندوق بالتحليل المالي وأساليبه وما يقدمه من معلومات كمؤشرات كمية حول أداء المؤسسة، باعتباره وسيلة فعالة في ترشيد القرارات والسياسات والخطط وتقييما شاملا لجميع عمليات التي يقوم بها.

الكلمات المفتاحية: تحليل مالي،تشخيص مالي، نسب مالية ، قوائم مالية.

Abstract :

This study aims to demonstrate to what extent financial ratios as a financial analysis tool contribute to the diagnosis of the financial situation of the National Social Insurance Fund for Salaried Workers of illizi, and in order to achieve the objective of the study the financial statements for 2017 and 2018 were discussed and analyzed for the fund, using the financial ratios.

The study revealed that Fund management was not interested in financial analysis, methods and quantitative indicators of organizational performance as an effective means of rationalizing decisions, policies and plans and comprehensively assess all of its operations.

Keywords: Financial analysis, financial diagnosis, financial ratios, financial lists.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
الشكروالتقدير	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
قائمة الاختصارات والرموز	VIII
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي والنسب المالية	
المبحث الأول: مدخل التحليل المالي	03
المبحث الثاني: ماهية النسب المالية	07
المبحث الثالث: أنواع النسب المالية	09
خلاصة الفصل	19
الفصل الثاني: الأسس النظرية للتشخيص المالي	
المبحث الأول: محتوي التشخيص المالي	22
المبحث الثاني: تقديم القوائم المالية	30
المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية	32
خلاصة الفصل	39
الفصل الثالث: دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء – ايليزي -	

المبحث الأول: ماهية الاقتصادية الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء	42
المبحث الثاني: تحليل القوائم المؤسسة بالنسب المالية	44
خلاصة الفصل	51
الخاتمة	53
قائمة المراجع	56
الملاحق	59

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	جدول نسب النشاط	12
01-02	الميزانية المالية	33
02-02	منتوجات وأعباء حسابات النتائج	34
02-03	التمويل طويل ومتوسط الأجل.	37
02-04	الجدول التمويل قصير الأجل	38
03-01	ميزانية مختصرة الأصول 2018/2017	44
03-02	ميزانية مختصرة الخصوم 2018/2017	44
03-03	جدول حسابات النتائج يمثل دراسة الأرصدة الوسيطية للتسيير للمؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء. 2017-2018	47
03-04	نسبة السيولة	49
03-05	نسب الهيكلة المالية	50

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01- 02	الأطراف المستفيد من التشخيص المالي.	25
02 -02	أدوات التشخيص المالي.	29
01 -03	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.ايليزي	43
02 -03	التمثيل البياني للعناصر الأصول للمؤسسة2017- 2018	45
03 -03	التمثيل البياني للعناصر الخصوم للمؤسسة.2017- 2018	47
04-03	جدول حسابات النتائج لسنتين 2018-2018	48

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	جدول قائمة المركز المالي الأصول	60
02	جدول قائمة المركز المالي الخصوم	61
03	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	62
04	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	63
05	جدول التدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة	64
06	جدول التدفقات الخزينة بالطريقة الغير المباشرة	65
07	الميزانية المؤسسة جانب الأصول 2017- 2018	66
08	الميزانية المؤسسة جانب الخصوم2017- 2018	67
09	جدول حسابات النتائج للمؤسسة 2017- 2018	68

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار/الرمز	شرح الرمز باللغة الأجنبية	ترجمة الرمز باللغة العربية
BFR	**Le besoin en fonds de roulement**	**الاحتياج في رأس المال العامل**
CAF	**La capacité Danto financement**	**قدرة التمويل الذاتي**
FRNG	**Le fonds de roulement net global**	**رأس المال العامل الإجمالي**
TN	**La trésorerie nette**	**الخزينة الصافية**

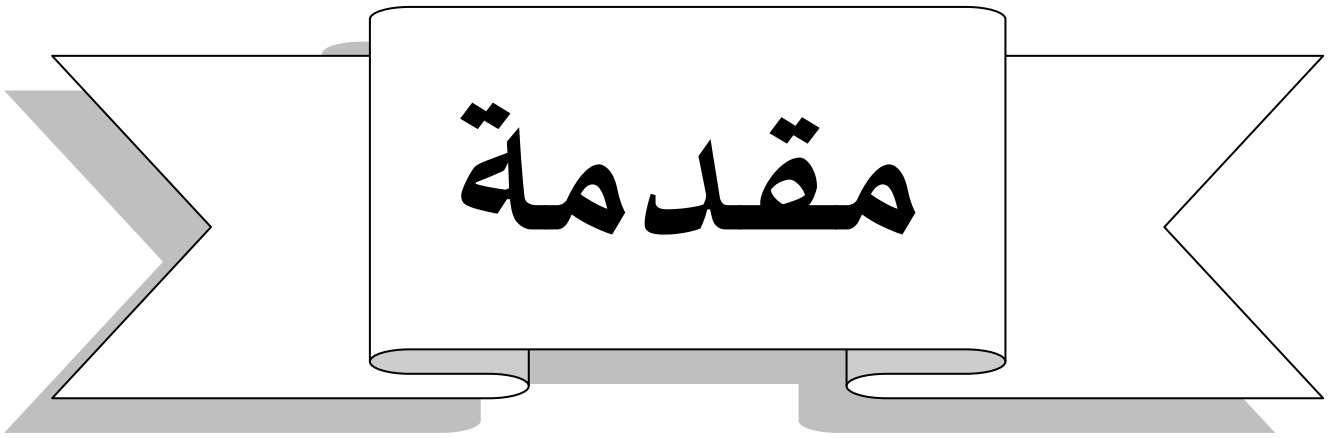
مقدمة

تمهيد :

تعتبر المؤسسة النواة الرئيسية داخل النشاط الاقتصادي والوسيلة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع، وهي تعبر عن مجموع الوسائل البشرية، المالية والمادية التي تتفاعل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف رئيسي يتمثل في هدف البقاء والاستمرارية، وبالتأكيد فإن حسن إدارة المؤسسة لذمتها المالية، وتسييرها الفعال لنشاطها الاستغلالي يمثل مصدر فعاليتها وكفاءتها.

يعتبر التحليل المالي أحد المواضيع المالية الهامة والمتجددة بتجدد الأنظمة والتشريعات المالية والتطورات الاقتصادية الداخلية والدولية، والذي يهدف إلى التخطيط المراقبة والتشخيص المالي والكشف عن مدى لصاح وكفاءة السياسات المالية المتبعة في المؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي المتعددة والتي تستخدم في عدة مستويات.

و التحليل المالي هو تشخيص وتقييم للحالة المالية لفترة زمنية ماضية من نشاط المؤسسة و الوقوف على الجوانب الإيجابية و السلبية المتبعة، و يمكن القول بعبارة أخرى أن التحليل المالي هو عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي و إمكانية الارتقاء به مستقبلا، و الحالة النموذجية للتحليل المالي تقتضي استعمال أساليب و أدوات التحليل المالي والتفسير للقوائم المالية و البيانات المالية الأخرى

*** 01 : <u>إشكالية الدراسة :</u>**

انطلاقا مما سبق فإن الإشكالية الأساسية التي سنحاول الإجابة عنها هي كالتالي:

ما مدى مساهمة النسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لولاية ايليزي ؟.

*** 02 : <u>الأسئلة الفرعية:</u>**

للإجابة على سؤال الإشكالية تم تجزئتها للأسئلة الفرعية التالية:

- هل يستخدم الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء النسب المالية كأداة في تحليل القوائم المالية لتشخيص وضعيته المالية؟

- هل تعتبر النسب المالية أداة فعالة لتشخيص الوضعية المالية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء ؟

*** 03 : فرضيات الدراسة :**

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التي يمكن أن تمثل إجابة أولية عن التساؤلات الفرعية السابقة، و يمكن تحديدها في الفرضيتين التالية:

- **الفرضية الأولى:** يستخدم الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لولاية ايليزي النسب المالية كأداة في تحليل القوائم المالية لتشخيص وضعيته المالية.

-**الفرضية الثانية:** تعتبر النسب المالية أداة فعالة لتشخيص الوضعية المالية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لولاية- ايليزي.

*** 04 : أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في ما يلي:

- كونها تعالج أحد المواضيع المالية المتصلة بشكل مباشر بالتحليل المالي للوقوف على مدى فاعليته في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء – ايليزي -.
- إبراز أهمية إعداد وتحليل القوائم المالية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء – ايليزي -.

*** 05 :أهداف الدراسة:**

اهتمت هذه الدراسة بتحقيق عدة أهداف ومنها ما يلي:

1- التعرف على النسب المالية وأنواعها.

2- إظهار دور النسب المالية في التشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء – ايليزي

3- التعرف على الوضع المالي لمؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء- ايليزي

*** 06 : مبررات اختيار موضوع الدراسة:**

لقد قمنا باختيار الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- الرغبة الشخصية في البحث في المواضيع المتعلقة بالتحليل المالي لارتباط موضوع الدراسة بمجال التخصص.

- التعرف على كيفية تطبيق مؤشرات التحليل المالي في مؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء- ايليزي

*** 07 : منهجية الدراسة والأدوات المستعملة :-**

- تم إتباع المنهج الوصفي في الفصلين الأول والثاني وذلك من خلال عرض جميع المعلومات ومختلف مفاهيم التحليل المالي والتشخيص المالي واستخدام النسب المالية .

- أما الفصل الثالث كان عبارة عن دراسة حالة حيث ثم اسقط الدراسة على الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة ايليزي، والذي تم فيه تحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج للفترة مابين 2018/2017.

*** 08 :حدود الدراسة:-**

تم تقسيم حدود الدراسة إلى جانبين هما:

- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء ، بولاية إيليزي.

- **الحدود الزمنية:** تمت هذه الدراسة ميدانيا خلال الفترة: الثلاثي الأول سنة 2022

*** 09 : صعوبات الدراسة:-**

لقد عترضت البحث عدة صعوبات ومن بينها:

- صعوبة الحصول على المعلومة من مصادرها الرسمية.

- عدم تعاون بعض الموظفين ، وعدم وجود ثقافة تحترم هذا النوع من الأعمال العلمية والأكاديمية .

- التحجج بسرية المعلومات من طرف مؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، بولاية إيليزي.

*** 10: هيكل الدراسة :**

بغية الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول هي:

- **الفصل الأول**: الإطار النظري للتحليل المالي والنسب المالية

- **الفصل الثاني**: الأسس النظرية للتشخيص المالي

- **الفصل الثالث:** دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء – ايليزي الفترة 2018/2017.

*** 11: الدراسات السابقة:**

- الدراسات باللغة العربية :

من خلال الإطلاع على أدبيات الدراسة وفي حدود ما توصل إليه الطالب من دراسات سابقة تطرقنا للدراسات التالية:

1- دراسة حسين سليمان محمد ابو عودة: بعنوان" مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركة الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين".

مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، من إعداد الباحث حسين سليمان محمد أبو عودة، جامعة الإسلامية،غزة،2017، كان الهدف من الدراسة هو قياس قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات القوائم المالية لزيادة القدرة على تقييم أداء الشركات الخدمات المدرجة في البورصة فلسطين، كما هدفت إلى التعرف على آليات وأساليب التحليل المالي وتطبيقها على القوائم المالية لمجموعة الاتصالات الفلسطينية للتعرف على أهم المؤشرات التي تساعد في فهم وقراءة القوائم المالية، ودراسة دور التحليل المالي في تقييم كفاءة إدارة الشركات الخدمية المدرجة في البورصة فلسطين.

ولقد كان من أهم النتائج انه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للنسب المالية في تحديد سعر الإغلاق للسهم في السوق، أي أن استخدام هذه النسب يؤدي إلى تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في البورصة فلسطين.

وعليه فقد توصلت الدراسة بضرورة اعتماد المستثمرين على التحليل المالي باستخدام النسب في تقييم أداء الشركات ولترشيد قراراتهم الاستثمارية. كما حثت على أهمية العمل على نشر ثقافة الاعتماد على التحليل المالى بين مستخدمي القوائم المالية من خلال عقد ندوات ولقاءات لصغار المستثمرين في بورصة فلسطين لتعريفهم بأهمية التحليل المالي، والأدوات المستخدمة في التحليل لترشيد قراراتهم الاستثمارية. كما أوصت إدارة الشركات لضرورة إدراج قوائم التحليل المالي في الإفصاح المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

2- دراسة محمد بلقايد خملول :بعنوان " إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة ".

أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، من إعداد الباحث محمد حملول، جامعة محمد خضير،بسكرة،2019، جاءت الدراسة لمعالجة إشكالية اثر إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة على جودة المعلومات المحاسبية وللإجابة علي الإشكالية وتحقيق أهداف الدراسة ، حيث تمت معالجة الموضوع من الجانبين النظري والتطبيقي وذلك بالاستعادة بأدوات التحليل الإحصائية لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، من خلال توزيع استبيان على مجموعة من الموظفين المعنيين بإعداد القوائم المالية المجمعة في ثلاث مجموعات جزائرية (سونا طراك، سون لغاز، صيدال).

وقد خلصت الدراسة انه لتحقيق جودة معلومات في القوائم المالية للمجمعات الجزائرية يجب إعداد هذه القوائم المالية وفق لمتطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الدولية مع تقليل المعوقات التي تحول دون تحقيق جودة المعلومات خاصة فيما يتعلق بالجانب الجبائي وتفعيل دور المنظمات المهنية المحاسبية لوضع التفسيرات اللازمة لفهم الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي وتطويره لما يتمشى مع المتغيرات الدولية خاصة المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية المجمعة.

الدراسات باللغة الأجنبية:

1- Les normes internationales de comptabilité (IAS – IFRS) et leur application en Algérie - Cas du Système Comptable et Financier Algérien (SCF)

- مذكرة دكتوراه في علوم الاقتصادية، من إعداد الباحث لخضر خلاف، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013، تطرق فيها الباحث إلى التطورات المحاسبية للنماذج المحاسبية المطبقة في البيئة الاقتصادية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال، وبين الباحث من خلالها أسباب اعتماد المخطط الوطني للمحاسبة سنة 1975 ، مبينا مزايا وعيوب هذا النموذج، ثم سلط الضوء على النظام المحاسبي المالي كنموذج ثالث تم اعتماده من خلال القانون الصادر سنة 2007 والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي، ومدى تقارب هذا الأخير مع المعايير المحاسبية الدولية.

*** 12: <u>الاستفادة من الدارسات السابقة</u> :**

ومن خلال الدراسات السابقة استفدت من مجموعة من المعلومات نذكر منها:

- تعرف علي مجموعة من النسب المالية التي يمكن تطبيقها في هذه الدراسة .

- سمحت لي الدراسات السابقة من رسم خطة لهذه الدراسة.

- كيفية معالجة وتحليل القوائم والوثائق المقدمة من مؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة- ايليزي.

- الاهتداء إلى المراجع والمصادر التي استخدمتها في هذه الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للتحليل المالي والنسب المالية

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها أي متخذ القرار المالي، أو أي طرف أخر له مصلحة. ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة المؤسسة وحدها بل تتعدي ذلك إلى مساهميها و دائنيها، لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدي سلامة مركزها المالي. الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلاص استعمال مختلف أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة ومدي ترابطها، والأهمية النسبية لكل بند من بنودها.

وسنقوم في هذا الفصل بشرح التحميل المالي من خلال التطرق إلى مفهومه، أسالب واستعمالات التحميل المالي وفي الأخير نتطرق إلى النسب المالية بمختلف أنواعها مع شرحها. ولهذا قمنا بتخصيص هذا الفصل لدراسة التحليل المالي و النسب المالية من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** مدخل حول التحليل المالي

- **المبحث الثاني:** ماهية النسب المالية

- **المبحث الثالث:** أنواع النسب المالية.

المبحث الأول: مدخل حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم وظائف المؤسسة، وأفضل الأدوات التي من خلالها يتم التحكم على أدائها، لذا سنقدم من خلال هذا المبحث كل من مفهوم وأساليب التحليل المالي، أهدافه،و استعمالاته.

المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي .

ولقد عرف التحليل المالي في كتب متعدد مختصة بهذا المجال في مجموعة من التعاريف تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع، ويمكن اختصارها في ما يلي:

1- عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقيم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل. وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية، تهدف إلي الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة.كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد علي فهم أفضل مواطن القوة والضعف.[1]

2- "هي عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها بهدف تشخيص و تقييم أداء المؤسسة والفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي".[2]

3- التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات و التقارير والكشوف المالية من اجل تقييم الأداء للمؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقيع ما ستكون عليه في المستقبل[3].

المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي و أهدافه

يمكن تعرف أساليب وأدوات التحليل المالي بأنها مجموعة من الوسائل والطرق وأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل للوصول إلي تقييم الجوانب المختلفة للنشاط الاقتصادي.

أولا: أساليب التحليل المالي.

هناك عده أساليب يمكن أن يعتمد المحلل المالي عليها في سبيل القيام بعملية التحليل المالي، ومن أهم الأساليب المتعارف عليها والشائعة الاستخدام: أسلوب التحليل المقارن و أسلوب التحليل باستخدام النسب المالية، وسوف نركز عليه توضيح هذه الأسلوبين:

---

[1]- فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، رام الله-فلسطين، 2008، ص ص 2- 3.

[2]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، السنة 2006م- 1426هـ، ص72.

[3]- علي خلف عبد الله ،وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات**، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2015، ص49.

1: أسلوب التحليل المقارن:

يعتمد هذا النوع من أساليب التحليل المالي على أمكانية المقارنة لكل عنصر من عناصر مكونة للقائمة (سواء كانت قائمة الدخل وقائمة المركز المالي).

و هناك نوعان من تحليل المقارنة القوائم المالية هما :

1- تحليل المالي الراسي(العمودي):

- "هو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين الأرقام في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة. ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكوت لانتقاء البعد الزمني عنه، حيث أن المقارنة تقم في نفسي الفترة ".[1]

- يعتمد هذا النوع على استخراج الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر القوائم المالية عن طريق إيجاد نسبة ذلك العنصر إلى جمالي المجموعة التي ينتمي إليها أو إلى الإجمالي المجموعة الكلية للقائمة، كأن نستخرج نسبة نقدية إلى إجمالي الموجودات المتداولة أو إلى إجمالي الموجودات مثلا، وكذلك إن استخرج نسبة الأراضي إلى إجمالي الموجودات الثابتة أو إلى إجمالي الموجودات..... وهكذا، وكذلك الحال بالنسبة لعناصر المطلوبات وحقوق الملكية، هذا ما يتعلق بقائمة المركز المالي، أما فيما يتعلق بقائمة الدخل فيتم استخراج الوزن النسبي عن طريق إيجاد النسبة كل عنصر إلي رقم المبيعات على اعتبار أن كل عنصر من عناصر القائمة الدخل يمثل جزءا من رقم المبيعات الكلى.[2]

2- **التحليل الأفقي:**[3]

هو عملية مقارنة التغيرات في المعلومات خلال الفترات المتتالية، بمعني انه يقوم بتتبع سلوك بند معين خلال الفترات المتتالية لمعرفة مدى استقرار أو نمو أو تراجع البند، ومن ثم دراسة أسباب هذه التغيرات الايجابية أو سلبية لمحاولة الاستفادة من الايجابيات وتجنب السلبيات. ومن أمثلة ذلك التغير في تكلفة البضاعة المباعة إما أن يكون بسبب زيادة المبيعات أو التغير في تكلفتها أو احتمال أن يكون هناك خطا معين .فمعرفة مقدار التغير وحدة لا تكفي ولا يمكن أن تؤدي إلي الغرض من التحليل دون التعرف والوصول إلى تفسيرات ذلك التغير ، فلا يمكن الاعتماد على المعلومات الكمية دون المعلومات غير الكمية التي يمكن بوساطتها تفسير المعلومات الكمية بشكل أدق.

---

[1]- أيمن الشنطي، عامر شقر، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار البداية النشر و التوزيع، عمان، 2005، ص210.

[2]- قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحيى، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الطبعة الأولى، شركة أبناء شريف الأنصاري ، بيروت- عمان،2011، ص ص 83-84.

[3]- نواف سماع محمد الذنيبا، اثر **الاداء المالي للشركات المدرجة في البورصة عمان على أراء مدققي الحسابات الخارجيين في الاردن**، مذكرة الماجيستير،كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2011، ص ص: 20-21.

2 : أسلوب التحليل بالنسب المالية:

يعتمد أسلوب تحليل باستخدام النسب المالية استخراج مجموعة من العلاقات الرياضية بين عناصر القوائم المالية عن طريق إيجاد النسبة كل منها عن الأخرى، وبذلك فان النسبة المالية هي عبارة رياضية بين رقمين (أو أكثر) لعنصرين (أو أكثر) من عناصر القوائم المالية.[1]

ويعتبر أسلوب التحليل باستخدام النسب المالية من أقدم أساليب التحليل المالي وأكثر شيوعا واستخداما نظرا لسهولة استخدامه و إمكانيته في تزويد المحلل المالي بأدوات تفسيرية وتحليلية كمية تساعده في إعطاء الحكم الصحيح والدقيق، حيث يمكن من خلال النسب المالية تحويل بيانات هائلة إلى بيانات مختصرة معبر عنها بنسبة مئوية واحدة. ولتسهيل استخدام أسلوب التحليل بالنسب المالية قام العديد من الكتاب الباحثين بحصر بعض العلاقات المهمة التي يمكن الاستفادة منها في عملية التحليل المالي من خلال مجموعات معينة تهدف إلى تحقيق هدف معين يمكن تفسير النتائج عملية التحليل المالي في ضوئه، ومن أهم هذه المجموعات :

نسب السيولة، نسب الربحية، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب النمو، نسب التقييم .

ثانيا: أهداف التحليل المالي.

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق مجموع من الأهداف المالية، من اجل قراءة وتفسير البيانات المالية وتشكيلها بطريقة تساعد فئات مختلفة على اتخاذ القرارات المالي المتعلق بنشاطات وعمليات مالية مختلفة. ومن الأهداف التي يسعى التحليل المالي إلى تحقيقها. [2]

1. تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة وتقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
2. تحديد انحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص وأسبابها وتحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة والتي يمكن استثمارها.
3. التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه لمؤسسة.
4. الاستفادة من نتائج التحليل لاعداد الموازنات والخطط المستقبلية ويعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار

[1]- احمد غاري طاهر، **مدي استخدام ادوات التحليل المالي في اعداد الموازنات التخطيطية**، مذكرة الماجيستير، كلية ادارة المال والاعمال، جامعة ال البيت، الاردن ، 2015، ص: 10.

[2]– محمد الصيرفي، **التحليل المالي وجهة نظر إدارية محاسبية**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،السنة 2014، ص ص: 115– 116.

المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة ومن أهمها كالأتي:[1]

1) **التحليل الائتماني:** التحليل بصورة عامة يقومون به المقرضين من اجل معرفة الأخطاء التي سيواجهونها إذا منحوا قرضا لأحد الأطراف، لذا يقومون بتحليل مديونية الطرف الذي ينوون منحه قرضا من اجل التحقيق من أن هذا الطرف قادر على أعاده القرض عند استحقاقه.
2) **التحليل الاستثماري:** هذا النوع يهتم بعملية التقييم الأسهم والسندات وتقييم المؤسسات بصورة عامة، وهاد النوع يعتبر من الأنواع المهمة باعتبار أن الاستثمار هو مدار الاهتمام نسبة كبيرة من الأفراد والمؤسسات.
3) **التحليل الاندماجي والشراء:** كما هو معروف بأن عملية الشراء المؤسسة أو في مجال عملية الإدماج بين مؤسسات نحتاج إلى قيام بعملية التحليل مالي للمؤسسة المراد شراؤها مثلا، من اجل الوقوف على القيمة الحقيقية للمؤسسة ومن اجل معرفة موقع المؤسسة في السوق بالإضافة إلى الأمور الكثيرة كالتنبؤ بمستقبل أداء هذه المؤسسة وغيرها من الأمور. وكما نعرف أن عملية الشراء المؤسسة أو عملية الإدماج من الأمور المهمة والتي تكون مكلفة سيما إذا لم تكن قائمة على دراسة وتحليل دقيق وبالتالي فان الأهمية تأتي من هذا الجانب.
4) **تحليل الأداء:** هذا النوع هو أخر من الأنواع المهمة ولعل الغالبية الأطراف (الإدارة والمستثمرون والمقرضون وغيرهم) تقوم بهذا النوع من التحليل باعتبار انه يقوم بتقييم المؤسسات من جهات عديدة تقييم الربحية مؤسسة في إدارة موجوداتها أو توزيعها المالي أو ما يتعلق بالسيولة والنمو وما إلى ذلك من الخدمات الجليلة يقدمها هذا النوع من التحليل.
5) **التخطيط** :يعتبر تحليل المالي من الأدوات الفعالة في مجال التخطيط حيث يستعان به في وضع تصور لأداء المؤسسة المتوقعة وذلك عن طريق الاسترشاد بالأداء السابق لنفس المؤسسة. وفي هذا المجال نستطيع القول أن التحليل المالي يلعب دورا فريدا في مجال تقييم الأداء السابق والأداء المتوقع.

[1]- علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 60-61.

المبحث الثاني: ماهية النسب المالية

تعد النسب المالية من أقوى الأدوات المستخدمة في التحليل المالي والتي تعتمد عليها الإدارة في تحليل المركز المالي وربحية المؤسسة لسهولة استخراج وفهمها كما يعد التحليل بالنسب المالية من الأساليب الأكثر شيوعا في عالم الأعمال لإمكانية الاعتماد عليها في تقييم أداء المؤسسة واتخاذ القرارات.

المطلب الأول: تعريف النسب المالية

المؤشرات المالية أو النسب المالية هي العلاقة رقم بالرقم آخر، ويقوم هذا التحليل على أساس أن فحص أي رقم من الأرقام القوائم المالية (قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي) لا يدل في حد ذاته على شيء مهم ولا يقدم لنا معلومات مفيدة ولكن تظهر أهمية هذا الرقم إذا قورن بغيره من الأرقام أو نسب إليها.[1]

- " النسبة المالية هي العلاقة الكمية بين عنصرين اقتصاديين تجمعهما علاقة ارتباط، وتتكون النسبة من بسط ومقام واللذان لا يتطوران دائما في نفس الاتجاه، وعادة ما يتم التعبير عن العلاقة بينهما بنسبة مئوية".[2]

- وتعرف النسب المالية بأنها" علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين، وهما بصفة عامة مجموعة من الحدود التي يجب أن يعمل في ظلها المحلل المالي إذا ما أراد الاستعانة بالنسبة المالية."[3]

المطلب الثاني: أهمية النسب المالية و أسسها.

أولا: أهمية النسب المالية:

تهتم غالبية المؤسسات والإدارات المالية والمكاتب الاستثمارية والمحاسبون القانونيون بالنسب المالية باعتبارها إحدى أدوات قياس الأداء والظروف المالية للمؤسسات في وقت ما او من خلال سنة مالية ما .وتعود تلك الأهمية إلى ما يلي:[4]

- سهولة حساب النسب المالية.
- لكونها عبارة عن مقاييس كمية للحكم على الوحدات الداخلية.
- توفر النسب المالية مؤشرات أساسية للحكم على الأداء دون الحاجة إلى تقديم بعض التفاصيل المالية.

---

[1]- محمد سامي راضي، **تحليل التقارير المالية محاسبي مالي ائتماني**، الطبعة الأولي، كلية التجارة- جامعة طنطا، سنة 2015، ص137.

[2]- عميروش ايمان، **مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017/2016، ص: 30

[3]- محمد الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص231.

[4]- حليمة خليل الجرجاوي، **دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ باسعار الاسهم**، مذكرة الماجستير، كلية التجارة؛ جامعة الإسلامية، غزة، 2008،ص :58

ثانيا: أسس النسب المالية.

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتمار عند العمل على استخدام النسب كطريقة لإعداد التحليل المالي المطلوب، وتتمثل هذه الأسس في:[1]

- **تحديد الهدف من عملية التحليل**: إن تحديد الهدف سوف يساعد على فهم طبيعة العمل واختيار التسلسل السليم لعملية التحليل.
- **تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل**: حيث أنه استنادا إلى الهدف المراد تحقيقه يتم تحديد مصادر البيانات المستخدمة، والفترة المالية الخاضعة لعملية التحليل.
- **تحديد الحد الأقصى والحد الأدنى المقبول لكل نسبة**: فيجب وضع الحدود التي تبين متى تكون النسبة المحسوبة مقبولة أو غير مقبولة.
- **وضع نسبة معيارية للنسب المحسوبة**: حيث أن حساب النسبة المالية بمفرده ليس له أي معنى بل يجب مقارنتها مع النسب المعيارية من أجل معرفة وضع المؤسسة نسبة إلى الأوضاع المعيارية، ويتم تفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة مقارنة مع النسب المعيارية الموضوعة.
- **اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل**: حيث أن كل نسبة تسعى إلى تحقيق هدف محدد يختلف عن الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه نسبة أخرى، لذلك يجب اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل.
- **تركيب نسبة إضافية بطريقة منطقية**: إذا ظهرت هناك الحاجة إلى تركيب نسب لها وظائف خاصة فيجب مراعاة الأسس التالية:

- أن تؤدي النسبة المركبة إلى إيجاد علاقات وظيفية بين نشاطين في المؤسسة .

-أن تؤدي النسبة المركبة إلى تقييم تحليل العلاقة بين النشاطات مع بعض المؤشرات الاقتصادية.

- أن تركيب النسبة يكون بطريقة تؤدي إلى تحقيق لأهداف محددة.

المطلب الثالث: أهداف النسب المالية وحدودها

أولا: أهداف النسب المالية.

تعتبر أسلوب التحليل المالي "بالنسب" وباستخدام القوائم المالية أكثر الأساليب شيوعا واستخداما في التحليل المالي ويهدف استخدامه إلي: [2]

- فهم البيانات الواردة في القوائم المالية وذالك لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المختلفة. حيث أن المؤشرات المالية الناتجة عن التحليل المالي تكشف نواحي القوة والقصور في مركز المؤسسة المالي، كما ان الاستعانة بها يمكن للمؤسسة من فحص انجازاتها السابقة، وبالتالي بيان مدى التزاماتها بالسياسات المالية.

- تخفيض الحجم الكبير من البيانات المالية إلى عدد قليل ومفيد من المؤشرات المالية ذات المدلول الواضح.

[1]- عميروش ايمان، مرجع سبق ذكره، 2017/2016، ص: 31

[2]- حليمة خليل الجرجاوي، مرجع سبق ذكره ، ص: 30.

ثانيا: حدود النسب المالية.

يستخدم المحلل المالي النسب كأدوات للحكم على المؤسسة ما، ولكن يجب أن يكون حذرا في ذلك حيث أن طبيعة البيانات التي تستخرج منها هذه النسبة تحد من فاعلية هذه النسب. حصر أهم مسببات هذا القصور في العوامل التالية:[1]

1- **صعوبة عمل المقارنة :** فالمحلل المالي قد يجد صعوبة في المقارنة بين نسبة المؤسسة ما والمؤسسة أخرى مماثلة نظرا لاختلاف الأساليب في حساب النسبة المالية. مثال ذلك اختلاف طرق تقييم المخزون السلعي عند تتبع المؤسسة ما طريق الوارد أولا الصادر أولا وتتبع المؤسسة أخرى طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا قيمة المخزون في كل طريقة مختلفة عن الأخرى. ونفس الشيء يقال بالنسبة للاختلاف في حساب الاستهلاك الأصول الثابتة حيث أن هناك طرق عديدة لاحتساب الاستهلاك وكل طريقة تعطي قيمه مختلفة.

2- **اختلاف المفاهيم المالية :**فهناك اختلاف في الرأي حول بعض المفاهيم لدى المحاسبين والمحللين الماليين، الاختلاف واضح فيما يتعلق بحقوق الملكية، والموجودات، والإرباح وغيرها .وقد تستخدم تلك المفاهيم لتعني أشياء مختلفة حسب ما تتبعه كل المؤسسة، وبالتالي ينتج عن ذلك اختلافات جوهرية في النسب المالية ذاتها.

3- **كما أنها قرض ثابت :** وحدة النقد يجعل البيانات المالية المعدة في فترات تسودها معدلات تضخم مرتفعة مظللة في تعبيرها عن حقيقة أداء المؤسسة. وهذا ما يقصد النسب المالية المشتقة من تلك البيانات مدلولها وبالتالي مدى صلاحيتها كاداه لتقييم الأداء الحالي للمؤسسة أو اتجاهات المستقبلية.

4- **تشتق النسب المالية:** من بيانات المحاسبية تعبر عن لحظة زمنية معينة كما هو الحال في قائمة المركز المالي، والتي يشار إليها عادة بتاريخ الميزانية. فإذا ما أخذنا في الاعتبار حقيقة طبيعية الديناميكية لنشاط المؤسسة وحقيقة كونه نشاط مستمرا. لذا يصبح من الصعب الركون إلى النسب للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لأنشطة المؤسسة .

المبحث الثالث: أنواع النسب المالية

يعد التحليل النسب من أهم الإشكال التحليل المالي، حيث يسمح لنا بتحليل مختلف العلاقات القائمة بين عناصر القوائم المالية وكذلك العلاقات القائمة بين عناصر القوائم المالية وعناصر الأخرى خارج هذه القوائم. يوجد في الواقع عدد كبير من النسب المالية، ولكن سنقتصر في هذا المطلب على تناول المجموعات الآتية:

نسب السيولة، نسب النشاط، نسب التمويل، نسب المردودية، نسب الهيكلية المالية، نسب المديونية.

[1]- أيمن الشنطي، عامر شقر،**مرجع سبق ذكره**، ص ص: 231- 232.

المطلب الأول: نسب سيولة و نسب نشاط

لقد قسمت النسب المالية إلى عدد من المجاميع تعكس كل مجموعة منها جانبا معينا من جوانب المؤسسة، فبعضها يعكس وضعية السيولة في المؤسسة وخاصة إمكانية تسديد الالتزامات طويلة الأجل، والآخر يعكس كفاءة إدارة الأصول المتداولة والثابتة وفيها ما يقيس درجة المديونية و إمكانية الاقتراض.

أولا: النسب السيولة

تبين نسبة السيولة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، وتتحدد هذه القدرة من خلال مقارنة أصولها المتداولة بخصومها المتداولة، فزيادة سيولة المؤسسة تعني زيادة قدرتها على تحويل أصولها المتداولة إلى نقد يسمح لها بتغطية عمليات الجارية والتزاماتها المستحقة، والعكس بالعكس بالنسبة لانخفاض مستوى السيولة. ولا قياس سيولة المؤسسة، مجموعة من النسب أهمها : نسبة التداول ، نسبة تداول السريع، نسبة النقدية .[1]

1- نسبة التداول [2]

طريقة الاحتساب: $\frac{\text{مجموع الاصول المتداولة}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$

وتبين عدد مرات قابلية المؤسسة المتداولة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل وتعتبر أصول المؤسسة ضمانا لالتزاماتها في جميع الأحوال، سواء في الاقتراض أو التصفية، لذالك فان معادلة السيولة بالصيغة السابقة جاءت تعبيرا عن هذه العلاقة على سبيل المثال، إذا كان نسبة التداول 1,50، الرابع فان المؤسسة تمتلك دينار من الأصول المتداولة مقابل كل دينار من المطلوبات المتداولة. إن الفكرة الكاملة وراء هذه النسبة، هي أن المؤسسة لديها ما يكفي من الأصول الحالية التي تعطي وعدا "بان النقد سيأتي "لتسديد احتياجات نمو أعمال الشركة، والتي يمكن أن تنمو بمعدل منخفض عند الحاجة إلى المزيد من الأصول.

وتعتبر نسبة التداول1.2 نسبة عادلة لمعظم القطاعات، أما إذا كانت النسبة اقل من واحد صحيح، لن تكون قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، وقد يشير إلى أن المؤسسة ليس في وضع مالي جيد، إلا انه لا يعني بالضرورة أنها ستتعرض للإفلاس أو التصفية، هناك عده طرق للحصول على التمويل.

أما المؤسسة التي تواجه صعوبات في تحصيل ديونها أو دوران المخزون لفترة طويلة، يمكن تحصل على نسبة السيولة ومقبول نسبيا، إلا أنها تكون غير قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل. لذلك لابد من التأكد من متوسط الفترة النقدية لبيع المخزون والسلع والتحصل المدينة .بالرغم من أن نسبة التداول هي أكثر شيوعا إلا أن المحلل المالي يمكن أن يفضل إلقاء نظرة على عكس النسبة: $\frac{\text{المطلوبة المتداولة}}{\text{الاصول المتداولة}}$.

[1]- غدوان علي، **الإجازة في العلوم الإدارة**، من منشورات الجامعة الافتراضية السرية، السنة 2020، ص 17.

[2]- فهمي مصطفى الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، **ص ص:** 31-33.

وتدل هذه النسبة على نسبة الأصول المتداولة التي يتم تمويلها من المطلوبات المتداولة، فإذا كانت نسبة عكس التداول 60% على سبيل المثال، فان 40% من الأصول المتداولة يتم تمويلها من رأس مال المؤسسة أو عن طريق تمويل طويل الأجل(فائض نسبة 4 % على المدى القصير) .

2- نسبة السيولة السريعة :[1]

وتقاس هذه النسبة من خلال حاصل قسمة الأصول المتداولة مطروحا منها المخزون على الخصوم المتداولة وتقاس و بالقانون الأتي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{مجموع الاصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{مجموع المطلوبات المتداولة}}$$

وان سبب استبعاد المخزون عند احتساب نسبة السيولة السريعة يأتي من عاملين :

ا :- هناك عدة أصناف من المخزون لا يمكن بيعها بسهولة لأنها تكون مكملة لأصناف أخرى.

ب:- المخزون عادة ما يتم بيعه بالأجل (أو يتم تحويله إلى سلع جاهزة للبيع ومن ثم بيعها بالدين) وهذا يعني انه يتحول إلى ذمم مدينة قبل أن يتحول إلى نقد ويمكن تطبيق هذه النسبة في المؤسسات الصناعية والتجارية أما في المؤسسات التي لا تتعامل بالمخزون (لا تمتلك المخزون) فان نسبة السيولة السريعة تساوي نسبة التداول كما هي الحال في قطاع المصارف.

ولا يجب أن تكون هذه النسبة كبيرة وقد حدد لها الحد الأدنى ب 0.3 والحد الأقصى وهو حد الضمان 0.5 [2]

3- نسبة النقدية: [3]

تقيس نسبة النقدية (Cash Ratio) قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها الجارية بالاعتماد على ما تمتلكها من نقد وشبيهات النقد، وهذا يظهر تشدد هذه النسبة مقارنة بالنسبتين السابقتين باعتبارها تقتصر على النقد وشبيهاتها وتستثني بقية الأصول المتداولة . ويمكن بالتالي حساب هذه النسبة بالشكل الآتي:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقد وشبيهات النقد}}{\text{الخصوم المتداولة}} .$$

ثانيا: النسب النشاط.

تهتم نسب النشاط بتقييم الكفاءة الأداء في المؤسسة على مختلف الأصعدة التشغيلية، كإدارة المخزون والذمم المدينة والأصول الثابتة، وهو ما يفسر تسميتها نسب التشغيل، والمتتبع لهذه النسب يمكنه رصد العلاقة المهمة بين الأصول المتداولة والثابتة من جهة والمبيعات من جهة أخرى باستغلال المؤسسة لهذه الأصول وإدارتها بشكل جيد وفعال لابد أن يعزز حجم المبيعات ويرفع من معدلاتها، مما سينعكس حتما على ربحية المؤسسة و سيولتها، وهو ما يجعل هذه النسب مكملة لنسب الربحية والسيولة في التحليل المالي. [4]

---

[1]- سمير عباس احمد، عبد على حنظل، **استخدام النسب المالية كأداة تقييم كفاءة الأداء**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد32، السنة 2012، ص 255.

[2]- ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998 ، ص56 .

[3]- غدوان علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[4]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص 154

جدول رقم (01-01): نسب النشاط

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الاعمال / اجمالي الاصول	توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول غير الجارية	رقم الاعمال / الاصول غير الجارية	يشير معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول الجارية	رقم الاعمال / الاصول الجارية	يشير معدل دوران الأصول الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في تو ليد رقم الأعمال.
معدل دوران المخزون	فة البضاعة المباعة / رصيد المخزون	يساعد هذا المعدل على معرفة سرعة تدفق الأموال خلال المخزون السلعي.
فترة التخزين	365 يوم / عدل دوران المخزون	يقوم هذا المؤشر على قياس عدد الأيام المطلوبة لتحويل المخزون إلى أصول أكثر سيولة.
معدل دوران الذمم	رقم الاعمال / رصيد الذمم	يقيس هذا المعدل كفاءة عمليتي منح الائتمان والتحصيل، بمعنى أنه كلما زاد معدل الدوران كلما دل ذلك على كفاءة الإدارة والعكس صحيح.
فترة التحصيل	365 يوم / معدل دوران المدنين	يقصد بفترة التحصيل الفترة ما بين إتمام صفقة البيع وتحصيل قيمة فواتير البيع، وهي مؤشر على سيولة رصيد المدينين، فكلما كانت فترة التحصيل قصيرة كلما دل ذلك على درجة عالية من السيولة.
معدل دوران النقدية	رقم الاعمال / الموجودات و يماثلها	تبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة.

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، 2011 - 2012. ص: 100

المطلب الثاني: نسب التمويل ونسب المرودودية.

أولا:نسب التمويل.[1]

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها. ولغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة، فان المحلل المالي يلجأ إلى العديد من المؤشرات المالية، وسوف نتطرق فيما يلي إلى أهمها.

1- نسبة التمويل الخارجي

تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يترتب على انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، إذ من المتوقع أن لا تواجه المؤسسة صعوبات في سداد قيمة القرض والفوائد عندما يحين موعد استحقاقها، أما ارتفاع هذه النسبة فيشير إلى صعوبات ستتعرض لها المؤسسة.

يتم حساب نسبة الاقتراض وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة الاقتراض} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الاصول}}.$$

2- نسبة الديون إلى حقوق الملكية

توضح هذه النسبة مدى الاعتماد على الديون كمصدر من مصادر التمويل مقارنة بمصادر التمويل الداخلية، ولاشك أن مساهمة الملاك بالجزء الأكبر من تلك الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين على مقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها، فهذه النسبة تقيس مدى مساهمة الدائنين في أموال المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك ، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

3- نسبة التمويل الدائم

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فان رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة .

ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

[1]- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة الماجستير في اعلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، سنة 2009/2008 ، ص ص: 52 .53.

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الاصول الثابتة}}.$$

4- نسبة التمويل الخاص[1]

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذالك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذالك، والعكس صحيح.

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

ثانيا: نسب المردودية: [2]

تقيس هذه النسب مدى فعالية المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة، ويمكن ذكر أهم النسب المستخدمة في هذا الإطار كما يلي:

1- نسب مردودية النشاط: يمكن للمحلل المالي تقييم مردودية المؤسسة بمقارنة رقم الأعمال الصافي أو نسبة التمويل الذاتي مع الإمكانيات المتاحة للمؤسسة وقبل التعرض لهذه النسب تجدر الإشارة إلى أن رقم الأعمال هو عبارة عن مجموع الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة قيامها بعملية الاستثمار حيث يعطى بالعلاقة التالية:

- رقم الاعمال (CA)=مبيعات البضائع + إنتاج مباع + خدمات مقدمة.

تتمثل نسب مردودية النشاط فيما يلي :

$$\text{نسبة هامش الاستغلال} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الاعمال بدون رسوم}}.$$

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على التحكم في العناصر التي لها علاقة بتكاليف المبيعات.

$$\text{نسبة الهامش الصافي} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{رقم الاعمال بدون رسوم}}.$$

وتظهر هذه النسبة مدى تحكم المؤسسة في النفقات التي لها علاقة بالنشاط،كما تبين قدرة المؤسسة على التحكم في السوق من خلال فرض أسعار البيع، وهذا على أساس حجم مبيعاتها كما تبين كذلك القدرة على التحكم في نفقات الإنتاج.

---

[1]- اليمين سعادة، **نفس مرجع**،ص: 54.

[2]- الموسوعة المدرسية، **التحليل المالي باستخدام النسب المالية**، متاح على موقع:https://bohotti.blogspot.com/2015/05/blog-post_250.html، بتاريخ: 2022/02/26، مع الساعة 11:15.

نسبة رأس المال العام المتداول = رقم الاعمال الصافي / راس المال العام.

نسبة رأس المال العام الخاص = رقم الاعمال الصافي / راس المال الخاص.

حيث تقيس هذه النسبة مساهمة المؤسسة في الاقتصاد الوطني.

2- نسبة المردودية الاقتصادية :[1]

تشير المردودية الاقتصادية إلى كفاءة استخدام الأصول الثابتة في المؤسسة بمقارنة النتائج المحققة بالأموال المستثمرة ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الاصول.

النتيجة الصافية / مجموع الأصول.

3- نسبة المردودية المالية :

يتم من خلالها مقارنة رؤوس الأموال الموظفة من طرف المؤسسة بالنتائج التي تحققها أو بمعنى آخر مدى كفاءة الإدارة في توليد الأرباح من الأموال الخاصة، وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الاموال الخاصة.

4- نسبة المردودية التجارية :

المردودية التجارية أو مردودية المبيعات تعطى بالعلاقة التالية:

المردودية التجارية = نتيجة الدورة / المبيعات خارج الرسوم.

= نتيجة الاستغلال / المبيعات خارج الرسوم.

[1]- الموسوعة المدرسية، نفس المرجع

المطلب الثالث: نسب توازن الهيكلي ونسب المديونية

أولا: نسب توازن الهيكلي.[1]

تقوم المؤسسة بواسطة بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل، ومن أهم هذه النسب مايلي:

1- نسبة التمويل الدائم : تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فان رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة،ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:نسبة التمويل الدائم = $\frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الاصول الثابتة}}$.

2- نسبة التمويل خاص (الذاتي) :تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذالك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أردت ذالك والعكس صحيح.نسبة التمويل الخاص = $\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاصول الثابتة}}$.

3- نسبة الاستقلالية المالية : إن الهدف من هذه النسبة هو جعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية، أي ألا يفوق مجموع ديونها حجم الأموال الخاصة.

وتحسب بالعلاقة التالية: نسبة الاستقلالية المالية = $\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$.

ثانيا: نسب المديونية.[2]

وهي تلك النسب التي يمكن من خلالها الحكم على مدى اعتماد الوحدة الاقتصادية على أموال الغير(من الديون وقروض) في تمويل احتياجاتها المالية لممارسة نشاطها العام الفترة المالية.

وتتعلق مديونية الوحدة الاقتصادية بكل من الديون قصيرة الأجل وطويلة التي يتم استخدامها في التمويل موجداتها المختلفة، وعليه فان يمكن استخراج النسب الخاصة بالمديونية كما يلي:

---

[1]- سعداوى مراد مسعود، مختار فتيحة، بوساحة محمد لخضر، **مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية**، مجلة المعيار، العدد04 ، 2020، ص: 45

[2]- قاسم محسن الحبيطي و زياد هاشم يحيى، **مرجع سبق ذكره**،ص ص 114- 117.

1- نسب الديون إلي حقوق الملكية:[1]

تتعلق الديون بكافة الأموال التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية من الغير والتي يجب تسديدها خلال الفترات المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل، أما حقوق الملكية فتتعلق بكافة الأموال التي يقوم المالكون بتقديمها (استثمارها) إلى الوحدة الاقتصادية إضافة إلى كل الأموال التي تحتجزها أو تقتطعها الوحدة الاقتصادية وبذلك فان حقوق الملكية سوف تشمل كلا من:

رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطات (بعد استعاد الخسائر إن وجدت خلال الفترة المالية المعنية). وعليه فان نسبة الديون إلى الحقوق الملكية (حقوق المساهمين في حالة الشركات المساهمة) سوف تأخذ الصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{اجمالى الديون}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100.$$

ويلاحظ أن إجمالي الديون سوف يتعلق بكل من المطلوبات قصيرة الأجل والمطلوبات طويلة الأجل. وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ذلك من صالح الوحدة الاقتصادية من وجهة نظر المقرضين والمالكين، كما أوضحنا ذلك، أما في حالة ارتفاع النسبة فيجب البحث في أسبابها وفق الاحتمالات الآتية:

أ. دراسة الأسباب التي تعدو الوحدة الاقتصادية إلى زيادة اللجوء إلى الغير لأغراض التمويل، وبما يعني ضرورة تقييم السياسة التمويلية للوحدة الاقتصادية.

ب. دراسة أسباب عدم تسديد الديون في أوقاتها المتفق عليها للعمل على تقليل الفوائد التي يمكن أن تتحملها تلك الديون نتيجة عمليات التأخير.

ت. دراسة عناصر حقوق الملكية وإمكانية زيادتها وبما يعني زيادة الاعتماد على المصادر الداخلية للتمويل.

2- نسب الديون إلى الموجودات:

تقيس هذه النسبة مدي اعتماد الوحدة الاقتصادية علي أموال الغير في تمويل موجداتها خلال الفترة المالية وبالتالي مدى إمكانية الوحدة الاقتصادية على زيادة استثمار أموال الغير في سبيل زيادة موجداتها أو العكس، وذلك في ضل دراسة هذه النسبة وتحليلها من خلال المعايير التي يمكن استخدامها لهذا الغرض، وعليه فانه كلما كانت النسبة منخفضة كلما أعطت مرونة للوحدة الاقتصادية في سبيل الاعتماد على أموال الغير في زيادة موجداتها واستثمار ذلك في ممارسة نشاطها العام في سبيل تحقيق الأرباح خاصة إذا كانت مصادر التمويل الأخرى ذات تكاليف أعلى من تكلفة الاقتراض من الغير وهو ما يرغب به المالكون.

وتأخذ الصيغة الرياضية لنسبة الديون إلى الموجودات الشكل الأتي:

[1]- قاسم محسن الحبيطي و زياد هاشم يحي، نفس مرجع ،ص: 116-117.

$$\text{نسبة الديون إلى الموجودات} = \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100.$$

ويمكن استخراج نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات من خلال الاعتماد على استخراج نسبة الديون (المطلوبات) إلى الموجودات، وذلك الاعتماد على معادلة الميزانية، حيث أن: الموجودات = المطلوبات + حقوق الملكية.

وبما إن الموجودات = 100% من المطلوبات وحقوق الملكية.

إذن، نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات = 100 %- نسبة الديون إلى الموجودات .

كما يمكن التوصل إلى نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات بصورة مباشرة من خلال الصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100.$$

وهناك من الكتاب من يصفه نسبة حقوق الملكية إلي الموجودات ضمن النسب الخاصة بتحليل الهيكل التمويلي إلى جانب نسب مالية أخرى مثل نسبة هيكل رأس المال إلى الموجودات.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة مختلف الجوانب المتعلقة بالتحليل المالي حيث يعتبر أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، إذ انه دراسة للبيانات التي تحتويها القوائم المالية، وتقوم المؤسسة من خلالها على التخطيط للمستقبل وذالك على ضوء العمليات و انجازات الماضية.

كما تعد النسب المالية أحد واهم الوسائل الرئيسة للتحليل المالي والتي تستعمل بشكل واسع من قبل المحللين ومن خلالها يمكن تقييم أداء المؤسسة وتزويد الأطراف المعنية بفهم أفضل لظروف المؤسسة، وتنظم هذه النسب في عدة مجاميع أهمها :نسب السيولة، النشاط، التمويل والمردودية، ونسب الهيكل المالي و المديونية لتعكس كل مجموعة أداء نشاط معين من أنشطة المؤسسة وتصبح مفيدة عندما يتم مقارنتها مع نسب مرجعية بهدف تحديد نقاط القوة والضعف.

الفصل الثاني

الأسس النظرية للتشخيص المالي

تمهيد:

يعتبر التشخيص المالي أحد أبرز المقاييس المهمة بالنسبة كل من العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لما له من أهمية بالغة في الوحدة أو المؤسسة، إذ يعد من الأدوات الأساسية المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باعتباره أحد أهم وأبرز مراحل وتقنيات التسيير المالي، حيث يقدم للطالب المهارات الضرورية لتحليل وضعية للمؤسسة المالية من خلال إبراز نقاط القوة والضعف فيها باستخدام العديد من الأساليب والمقاربات، كما يهدف لتوضيح حقيقة الحاضر والماضي المالي للمؤسسة والكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة لها.

فالتشخيص المالي يعتبر وسيلة ضرورية للمؤسسة لتوفير المعلومات التي تعكس الأداء في مختلف جوانب نشاطها و الذي يمكنها من إجراء دراسة تحليلية شاملة للوضعية الاقتصادية والمالية و البحث في مشاكل العمليات التي تواجهها و محاولة تفاديها و تصحيحها، إلى جانب ذلك فإن التشخيص هو توضيح نقاط الضعف والقوة في المؤسسة من أجل تصحيحها ويمثل فحص و تحديد المساوئ ، مما يعني القيام بدراسة شاملة للمؤسسة من خلال وظائف النشاط .

و في هذا الفصل سنتعرف علي أسس النظرية للتشخيص المالي من خلال ثلاث مباحث هما:

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للتشخيص المالي.

المبحث الثاني : محتوى القوائم المالية

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية.

المبحث الأول: محتوى التشخيص المالي

يهدف هذا الفصل إلى إبراز أهمية التشخيص المالي في تحقيق الفعالية والاكتشاف المبكر لنقاط الضعف لمعالجتها في الوقت المناسب وبناء قرارات فعالة تعمل على نمو المؤسسة وبقاءها والمحافظة على مواردها وتطويرها.

المطلب الأول: مفاهيم حول التشخيص المالي ودوره

أولا: مفاهيم حول التشخيص المالي.

وأهم التعاريف التي أطلقت على التشخيص هي :

- التشخيص المالي: هو مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون مخفية وراء الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الإطلاع على المستقبل في تشخيص المشكلات وتحديد الخطوط الواجب إتباعها.[1]
- يعرف كذلك بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات و أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار.[2]

ثانيا: أهمية التشخيص المالي.[3]

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية، بحيث تتجلى أهمية التشخيص المالي أكثر في النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية:

1- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة.
2- تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين.
3- تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون.
4- تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المردودية.
5- تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها.
6- استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة.
7- اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات.

---

[1]- البز كلثوم، **التشخيص المالي ودوره في تحديد الخيار الاستراتيجي للمؤسسة**، مجلة معارف ، العدد:20، جامعة البويرة، السنة 2016، ص 368.

[2]-Archers choate, G. Racette, **Financial, Management An Introduction**, John willy and sons, 1983, p. 59

[3]- دردوري لحسن، **التشخيص المالي**، مطبوعة لطلبة الأولى ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة،السنة 2015/2014، ص 11.

المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التشخيص:

يثير التشخيص المالي اهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على الإجابات على مجموعة من التساؤلات التي تمس مصالحها، وذلك عن طريق الاستعانة بالتحليل المالي في تحليل التقارير المالية وتفسير نتائجها، إذن فالغرض من التشخيص المالي يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة، ويمكن تحديد الفئات صاحبة الاهتمام بالتشخيص المالي كما يلي:[1]

أولا: الأطراف الداخلية

هناك عدة أطراف داخل المؤسسة تحتاج إلي التشخيص المالي وذلك أما تقييم أعمالهم أو تقييم عمل المؤسسة ككل، يمكن أن نوردها فيما يلي:

❖ **الإدارة:** يعتبر التشخيص المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التشخيص ما يلي:

- مدي كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها.
- تقيم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثارة.
- التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقارنة في الحجم والمشابهة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.
- تقييم فاعلية الرقابة.
- تشخيص المشكلات الحالية .
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

❖ **العاملون:** يعتبر العاملون بالمؤسسة من أهم الجهات ذات المصلحة المشتركة فيها، ومن المعروف أن احد أهم أهداف الإدارة هو إرضاء العاملين فيها، ويتم ذلك من خلال اطلاعهم على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ووضعها النقدي ومستوى ربحيتها وكفاءة نشاطها وفاعلية سياستها وقراراتها، وغيرها من جوانب القوة التي تعد سندا قويا لاستمرارية المؤسسة والنمو، مما يعزز من ارتباط العاملين فيه ويقلل من معدل دوران العمل، وكذلك يهتم العاملون في المؤسسة بنتائج على نحو رئيسي ولسببين هم:

- تعزيز شعور الانتماء والشعور بالانجاز في حالة النجاح، الأمر الذي يؤثر في مستوى الإنتاجية.

---

[1]- لعشور نوال، **التشخيص المالي كوسيلة لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية**، المؤتمر الوطني، **حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية**، جامعة العربي بن مهدي-ام البواقي، يوم 22-2012/05/23، الجزائر، ص ص 5- 6.

- معرفتهم للنتائج الفعلية تمكنهم من التعرف على الحد المعقول لمطالبهم، لتبقى ضمن الظروف الاقتصادية الملائمة للمؤسسة.

المساهمون: يرتبط المساهمون بشكل رئيسي لذا نجد اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل الملي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة، وكذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية بانتظام كما يهتم المساهمون بمدى مقدرة المؤسسة على توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

ثانيا: الأطراف الخارجية: [1]

بما إن هناك أطراف عديدة تستفيد من التشخيص المالي داخل المؤسسة، فان هناك أطراف أخرى عديدة تستفيد من عملية التشخيص المالي من خارج المؤسسة يمكن نوردها فيما يلي:

- **سماسرة الأوراق المالية:** يهدف هؤلاء السماسرة من التشخيص المالي التعرف على ما يلي:

- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على الأسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم.
- أسهم الشركات التي يمكن فرض استثمار جديدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.

- **المستثمرون الحاليون والمتوقعون:** يهتم المستثمرون بالتشخيص المالي للتعرف على سلامة أمواله والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل، لذا تتركز اهتمامات المستثمرين في سلامة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة، ومن الطبيعي أن يتم الاهتمام بالإرباح التي تحققها المؤسسة ومقدار ما يتم توزيعه منها على أصحابها، فحتى يرضي المستثمر عن أرباح المؤسسة يجب أن تكون إرباحا تماثل أرباح المؤسسات التي تواجه نفس درجة المخاطرة وهذا ما يحققه التشخيص المالي من خلال المقارنة بين أرباح المؤسسات في نفس الصناعة.

- **المصالح الحكومية:** يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمولة بها.
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.
- مراقبة الأسعار.

- **الدائنون:** يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمؤسسة أو الشخص المحتل شرائه للسندات المصدرة، أو في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسة

[1]-- لعشور نوال، **نفس المرجع**، ص ص: 6-7

مالية أو أفراد طبيعيين. لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدي إمكانية المؤسسة الوفاء بالقروض عندما يحين اجل الاستحقاق فإذا كان القرض لمدة تزيد عن السنة، يكون عادة اهتمام الدائن نحو إمكانية سداد هذا الالتزام في الأجل الطويل، إما إذا كان القرض لمدة اقل من السنة، فيكون اهتمام الدائن هو التأكد من إمكانية سداد المدين هذه الالتزامات في الأجل القصير. ومع ذلك فهو يهتم بالتوازن المالي في الأجل الطويل.

❖ **الموردون:** يهتم المورد بالتأكد من سلامة المركز المالي للعاملين معه، واستقرار أوضاعهم المالية، ويعني هذا دارسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء النتائج التحليلية حسابات المتعاملين يقرر المورد ما إذا كان يستر في التعامل معهم أو أن يخفض هذا التعامل أو يبلغه. وبذلك يستفيد الورد من المعلومات والبيانات التي يقدمها وينشرها المتعاملين بصفة دورية.

❖ **بيوت الخبرة المالية:** تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أو بناء على التكاليف من إحدى الفئات المهتمة بأمر المؤسسة سواء من دخلها أم من خارجها وتقدم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضاها وتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشترية بتلك الخدمات.

الشكل رقم(02-01): الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي.

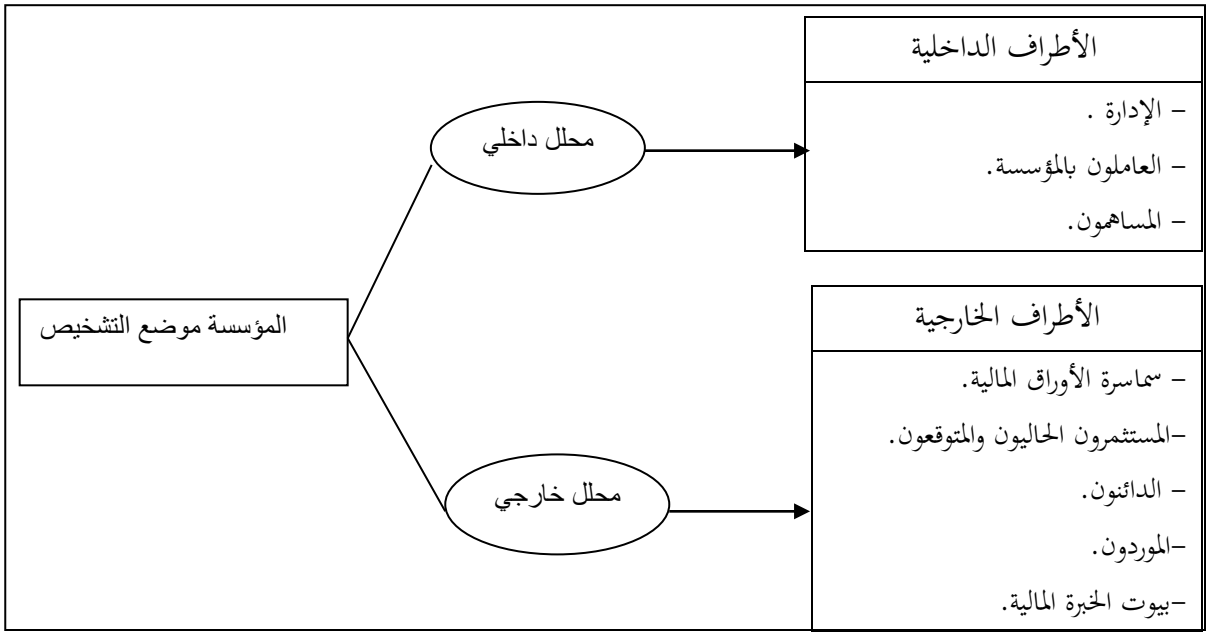

المصدر: - لعشور نوال، **التشخيص المالي كوسيلة لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية**، المؤتمر الوطني، **حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية**، جامعة العربي بن مهدي-ام البواقي، يوم 22-2012/05/23، الجزائر، **ص:** 7.

المطلب الثالث: مبادئ و أهداف التشخيص المالي.

أصبح للتشخيص المالي ضرورة قصوى لإدارة الأعمال ولتسيير المؤسسات بشكل سليم، وبصفة عامة فان التشخيص المالي يهدف إلى تحديد المركز المالي الصافي للمؤسسة وتشخيص وضعيتها.

أولا: مبادئ التشخيص المالي:

إن منهجية التشخيص المالي تتمثل في المبادئ التالية:[1]

أ - **المبادئ الرئيسية:**

* تحديد الهدف الذي يسعى إليه المشخص المالي.
* تكوين مجموعة من الأسئلة تكوم إجابتها ضرورية لتحقيق الهدف المحدد.
* اختيار أسلوب وأداة التحليل الأنسب للتعامل مع المشكلة موضع البحث.
* استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المشخص المالي لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب.

ب -**المبادئ الثانوية:**

* تحديد الفترة التي سيتم فيها التحليل القوائم المالية.
* اختيار المعيار النسب لقياس النتائج علية، ويمكن استخدام أكثر من معيار.
*تحديد الانحراف عن المعيار المقياس عليه للوقوف على درجة الانحراف بالأرقام.
* تحليل أسباب الانحراف وتحديدها.
* وضع التوصيات المناسبة بشان نتائج التشخيص.

ثانيا: أهداف التشخيص المالي:

يهدف التشخيص المالي في إطار عملية مرتبة و ممنهجة إلى:[2]

1. تصنيف المشكلة وتحديد مجال وإبعاده.
2. تحديد أعراض المشكلة وأسبابها.
3. التمييز بين الأعراض الرئيسية والأعراض المصاحبة.
4. تحديد خصائص المستر شد.
5. الكشف عن آثار المشكلة على المسترشد وعلى الآخرين.
6. الكشف عن ردود أفعال المسترشد للمشكلات التي يتعرض لها.
7. التنبؤ ل لمسار المحتمل للمشكلة.
8. تكوين فروض مناسبة وحاجة المشكلة إلى إرشادات أو برنامج إرشادي.
9. التخطيط لبرنامج إرشادي ملائم .

---

[1]- البز كلثوم- **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 292-293..

[2]- احمد عبد اللطيف أبو اسعد واحمد نايل الغرير، **التشخيص والتقييم في الإرشاد**، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، السنة 2009، ص 15.

المطلب الرابع: طرق وأدوات التشخيص المالي

سنتناول في هذا المطلب مختلف الطرق والأدوات التي تستخدم في التشخيص المالي.

أولا: طرق التشخيص المالي.

وتتمثل طرق التشخيص المالي في ما يلي:[1]

1-التشخيص التطوري:

وهذا النوع من التشخيص المالي يقوم على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية ورفقة يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من اجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المستقبلية وحتي تتمكن المؤسسة من اجراء هذه الدراسة لابد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال وهذا حتي يستطيع المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية. ويرتكز التشخيص المالي على العناصر التالية:

- **النشاط:** متابعة التغيرات الحاصلة في النشاط عبر فترات وهذا اعتمادا على التغير في رقم الأعمال او القيمة المضافة او النتائج المحاسبية ووفقها يتم الحكم على النمو النشاط وهل يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناء على حالات نمو النشاط وتطوره يمكن مراقبة تطور هيكل التكاليف والذي ينبغي ان يتناسب طرديا مع تطور النشاط.
- **أصول المؤسسة:** تعبر الأصول عن مجموع إمكانيات المؤسسة المادية والمالية والمعنوية المستخدمة في ممارسة أنشطتها وتعد مراقبة تطور هذه الإمكانيات ضرورية لتشخيص النمو الداخلي والخارجي كما يعد ايضا مؤشرا استراتيجيا هاما للتعبير عن التوجه الاستراتيجي للمؤسسة سواء كان توجهها نحو النمو او البقاء او الانسحاب من السوق .
- **هيكل دورة الاستغلال:** ونقصد بهيكل دورة الاستغلال من العملاء الموردون والمخزونات والتي تكون في مجملها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال حيث يتوجب على المؤسسة مراقبة تطور هيكل دورة الاستغلال عبر الزمن ومحاولة مقارنة نمو النشاط وهذا للحكم على مستوى الاحتياجات المالية.
- **الهيكل المالي:** يقصد بالهيكل المالي مختلف مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومختلف مصادر الاستدانة،ويسمح التشخيص بمراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات المؤسسة وإبرام مدى قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلالية المالية وكذا مدى تأثير الاستدانة على المردودية.

[1]- مختاري زهرة، **التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التامين**،مذكرة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس، 2011/2010، ص ص: 65-66.

- **المردودية**: يعتبر الهدف الاقتصادي الرئيسي للمؤسسة هو تطور المردودية حيث تعد ضمان لبقاء ونمو واستمرارية المؤسسة حيث تعتبر المردودية مؤشرا مهما يستخدم في الحكم على أداء المؤسسة وعليه تمثل مراقبة تطور معدلات المردودية قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطويري وهذا باستخدام نسب المردودية والية الرفع المالي.

2- التشخيص المقارن :[1]

يكمن الفرق بين التشخيص التطوري والتشخيص المقارن في كون التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن، أما التشخيص المقارن فيرتكز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع المؤسسات مماثلة في النشاط ومنه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناءا على معطيات المؤسسات الرائدة في القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وهذا باستخدام مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية فالمحلل المالي يهدف من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناءا على التغيرات الحاصلة في المحيط.

3- التشخيص المعياري:

يعتبر التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن إلا أن جوهر الاختلاف بينهما يكمن في انه وبدل من مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة من المؤسسات المنتمية لنفس القطاع فإننا نعتمد على استحداث معدلات معيارية يتم اختيارها وفقا او بناءا على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين وهذا من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة وحتى تتمكن من توضيح وتبسيط محتوى هذه الطريقة من طرق التشخيص المالي نحاول تقييم بعض المعايير المعتمدة من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة .

ثانيا: أدوات التشخيص المالي:[2]

يسعى المشخص الملي إلى تحديد ومعرفة نقاط القوة والضعف للجوانب المالية للمؤسسة وذلك من اجل تحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال،ويكون باستخدام العديد من الأدوات المتكاملة فيما بينهما وهي:

1. **تحليل الهيكل المالي:**الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي و المردودية واللائمة المالية، وهذا بالاعتماد على منظور الذمة المالية ومبدآ السيولة والاستحقاق أو على منظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.
2. **تقييم المردودية:** هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل إلي ساهمت في تحقيقها، وهو المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها.

[1]- - مختاري زهرة، **نفس المرجع**، ص ص : 66-67

[2]– دردوري لحسن، **مرجع سبق ذكرة**، ص 17.

3. **تحليل التدفقات المالية:** يمثل التحليل الأكثر تطورا ويمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسئولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

4. **تقييم النشاط والنتائج:** يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسب.

الشكل رقم (02-02): أدوات التشخيص المالي

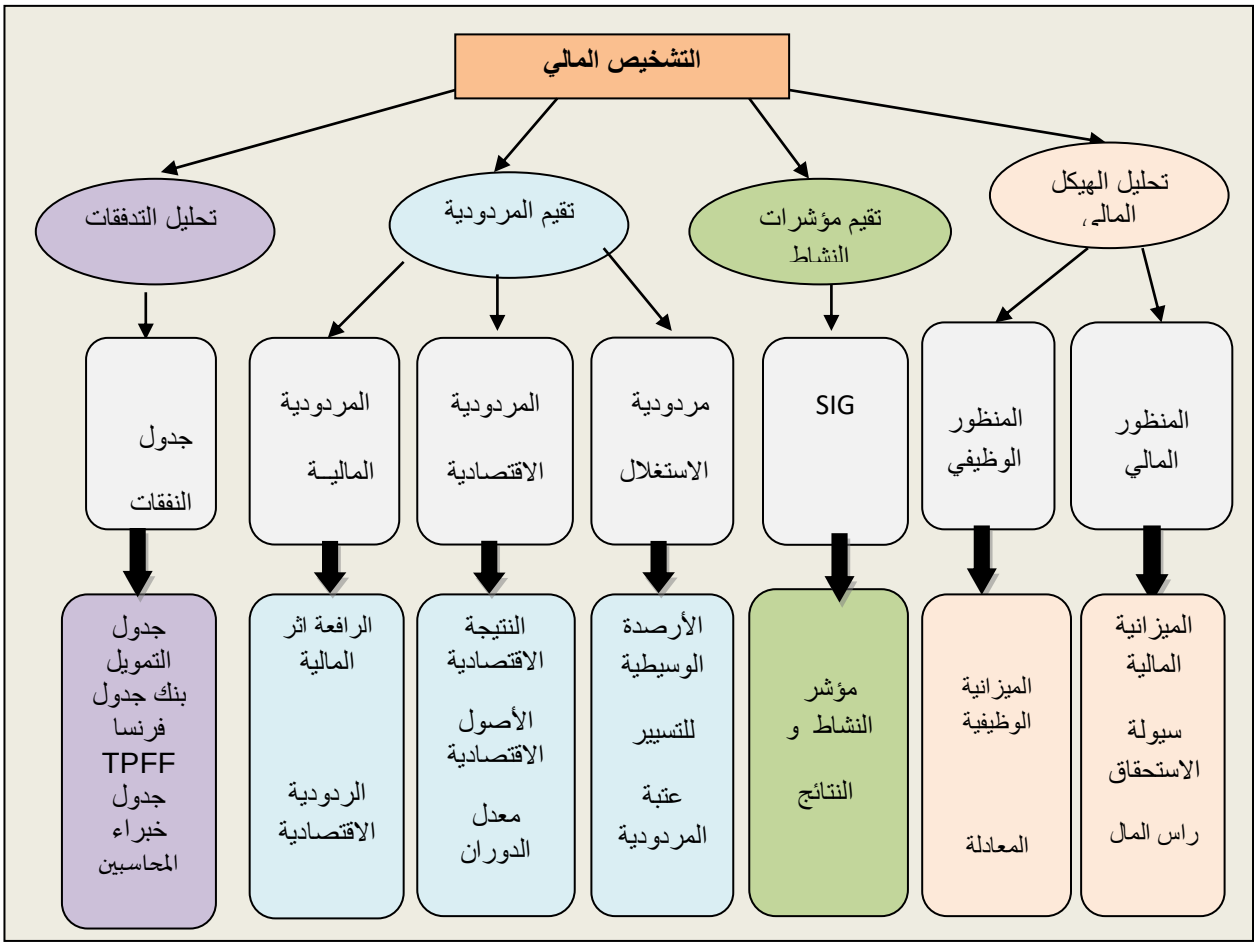

المصدر: فتوسي إبراهيم وبوغدة عبد الوهاب، **التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جدول حسابات النتائج**، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق، جيجل، السنة 2018/2017، ص34.

المبحث الثاني: تقديم القوائم المالية

تعبر القوائم المالية عن الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تعرض هذه الأخير بصفة واقعية الوضعية المالية للمؤسسة، وكل تغيرات على حالتها المالية، ويجب أن تنعكس هذه القوائم مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن المعاملات المؤسسة والآثار المتعلقة بنشاطها، كذلك توفر معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة والحاضر.

المطلب الأول:تعريف القوائم المالية

قبل القيام بعرض القوائم المالية يمكن إعطاء مفهوم بسيط لها:

- القوائم المالية هي عبارة عن ملخص البيانات والمعلومات التي يتم الوصول اليها عن طريق قياس الأحداث الاقتصادية للمؤسسات المختلفة، كما أنها تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية وهي الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية ".[1]

- تمثل القوائم المالية الوسيلة لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، كما يمكن القول بأنها عرض هيكلي للمركز المالي للمؤسسة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الراشدة، كما تساعد أصحاب المؤسسة في تقييم كفاءة استغلال الموارد المؤسسة.[2]

المطلب الثاني: وظائف القوائم المالية : تتمثل فيما يلي:[3]

- إظهار التغيرات المترتبة عمى الحقوق التي يملكها المشروع(الخصوم، حقوق أصحاب أرس المال)التي تقع في ملكية المشروع.
- قياس التغيرات التي تطرأ على تلك الأصول والخصوم وحقوق أصحاب ارس المال.
- ربط هذه التغيرات بفترات زمنية محددة.
- تصنيف التغيرات المشار إليها كالإيرادات والمصروفات كالمكاسب كالخسائر بالإضافة إلى التغيرات الأخرى في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.
- التعبير عما تقدم بوحدات نقدية باعتبارها الوحدة العامة للمقياس المالي.
- إعداد قوائم مالية دورية عن أصول المشروع وخصوم و حقوق أصحاب أرس المال في لحظة زمنية معينة وصافي الدخل وأجزاءه والتدفقات النقدية خلال فترة زمنية معينة.

---

[1]- رحيش سعيدة، **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الابلاغ المالى الدولية**، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2015/2014، ص: 21.

[2]- بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديثات التطبيق**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص: 46.

[3]- بن خليفة حمزة، **دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2018/2017، ص: 19

المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية.

ويشير إطار العمل إلى أن المؤسسات تعد القوائم المالية عامة موجهة نحو احتياجات فئات مختلفة من المستخدمين ومن بينهم: [1]

1- **المستثمرين :** يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثمار اتهم، وتتطلب تلك الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات ، ويحتاج المساهمين أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات أرباح.

2- **العاملين**: يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرارية المؤسسات التي يعملون بها، كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة مؤسستهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظف.

3- **المقرضين**: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها.

4- **الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين :** يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها، وعلى عكس المقرضون فان الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم على المؤسسة في الأجل القصير ويستثنى من ذلك حالة اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل كعميل رئيسي.

5- **العملاء**: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.

6- **الجهات الحكومية** :تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة، وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها.

7- **الجمهور العام** : تؤثر المؤسسة على الجمهور العام بطرق متعددة فمثلا قد تقدم المؤسسة مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، وقد تساعد القوائم المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

[1]- سعيدي عبد الحليم، **محاولة إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2015/2014، ص ص: 51- 52.

المطلب الرابع: أهداف القوائم المالية.

وقد أشار إطار عمل القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلي الأهداف تالية:[1]

- حاجة المستخدمين إلي تقييم قدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية.

- إن المركز الملي للمشروع يتأثر بالموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة وهيكله المالي.

- الحاجة للمعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم التغيرات في الموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة المشروع في المستقبل.

- فائدة معلومات المركز المالي للمشروع في تقييم أنشطته الاستثمارية و التمويلية والتشغيلية.

- إن المعلومات المركز المالي تحتويها الميزانية، ومعلومات الأداء تحتويها قائمة الدخل.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

النسب المالية من أهم الوسائل والأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية حيث تهتم بقياس العلاقات بين القوائم المالية، حيث يمكن احتساب عدد لا نهائي من النسب المالية لنفس المؤسسة لكن يجب على المستعمل لهذه النسب أن يقوم باختيار الأهم منها.

المطلب الأول: الميزانية.

- **تعريف الميزانية:** " ويمكن أن تعرف الميزانية بأنها" كشف بالأرصدة التي لا تزال مفتوحة في تاريخ معين بعد إغلاق الحسابات الوهمية في حساب ملخص الدخل، كما تعتبر هذه القائمة بمثابة تقرير يوضح المعلومات الخاصة بقيمة استثمارات المؤسسة في الأصول ومصادر هذه الاستثمارات المتمثلة في الدائنين وحقوق المؤسسة أو الملكية، وهذه المعلومات التي يقدمها المركز المالي تستخدم بواسطة أطراف في أغراض متباينة منها تقييم العائد على الاستثمارات وتحليل العلاقة بين البنود المختلفة، وكذلك تحديد السيولة وقدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وما إلى ذلك".[2]

- **عرض عناصر الميزانية:** وفيما يأتي توضيح لعناصر الميزانية المالية :[3]

1-الأصول: تتكون الأصول من الموارد التي تسيرها المؤسسة بفعل أحداث ماضية، والموجهة لأن توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية .و تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولا غير جارية،أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها فإنها تشكل أصولا جارية.

---

[1]- ريتشارد شرويدر، واخرون، **نظرية المحاسبية**، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية، الرياض ، 2006، ص ص: 137- 138.

[2]- محمد بلقايد خملول، **إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية** ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خضير، بسكرة،2020/2019، ص:52

[3]- ازعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011، ص: 39-42.

2- الخصوم: و هي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، والتي تتطلب عملية سدادها وتسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة وتمثل منافع اقتصادية.[1]

ويكون جدول قائمة المركز المالي للأصول وفق النظام المحاسب كما هو في الملحق رقم **(01)**. و للخصوم كما في الملحق رقم **(02)**.

في بادي الأمر لابد من إعادة عرض الميزانية المحاسبية عل الشكل المالي الذي يقوم على التمييز بين درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم كما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم(02-01): الميزانية المالية

الأصول	**الخصوم**	
أصول ثابتة	الأموال الدائمة	الأموال الخاصة
		ديون طويلة الأجل
أصول متداولة	**خصوم متداولة**	

المصدر: عصموني مصطفي، **التحليل المالي ودوره في التشخيص الوضعية المالية للمؤسسة**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة،2019/2018، ص: 7.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

أولا: مفهوم جدول حسابات النتائج.

- **تعريف** (1): "هي عبارة عن وثيقة تجميعية للأعباء والنواتج المحققة من أطرف المؤسسة خلال الفترة، تظهر النتيجة الصافية لفترة التي تكون إما ربح أو خسارة، وتهدف إلى تزويد المهمتين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة، وكذا المعلومات التي تساهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل."[2]

[1]- ازعر محمد سامي، **نفس المرجع**،ص: 42.

[2]- شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبية الدولية**، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص: 50.

ثانيا: عناصر قائمة الدخل.[1]

النواتج:

حسب الإطار المفاهيمي " :النواتج هي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة، في شكل مدخولات أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم، التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة باستثناء الزيادة الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة."

الأعباء:

تعرف الأعباء بأنها " انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مخروجات أو انخفاض الأصول التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة، باستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة. تعريف الأعباء يشمل أيضا الخسائر و كذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع، الأجور و الاهتلاكات. "

ويتم الحصول على النتيجة من خلال طرح مجموعة الأعباء من مجموعة المنتجات، وهو ما يمكن توضحه في الجدول التالي :

الجدول رقم(02-02): منتوجات وأعباء حسابات النتائج

المنتوجات		الأعباء
المنتوجات العملياتية	النتيجة العملياتية	الأعباء العملياتية
المنتوجات المالية	النتيجة المالية	الأعباء المالية
المنتوجات الاستثنائية	النتيجة الاستثنائية	الأعباء الاستثنائية
مجموع المنتوجات	نتيجة الدورة	مجموع الأعباء

المصدر: لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011، ص:46

يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات، مشتريات البضائع،...)، وهو ما يسمح بتحديد مجامع التسيير الرئيسية الملحق رقم (03) يبين جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

[1]- شناي عبد الكريم ، **نفس المرجع**، ص:51.

ويقوم على مقاربة التحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكاليف والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية (الملحق 04): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

مطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة (التدفقات النقدية).

- تعريف جدول التدفقات النقدية:

- تعريف(1): " قائمة سنوية تعد استنادا على الأساس النقدي، وخلاصتها إظهار التغير في النقدية بين أول فترة وأخر فترة ".[1]

- تعريف(2): تعتبر قائمة التدفقات النقدية كحلقة وصل بين قائمتي الدخل والميزانية العمومية، حيث أن الغرض الأساسي منها تحديد التدفقات النقدية الداخلية والخارجية خلال فترة زمنية محددة، إذ أن هذا الكشف يظهر أثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على النقد، لذلك صنفت ضمن القوائم الأساسية في التحليل المالي الحديث،حيث يمكن للإدارة أن تستعمل هذه الأخيرة للتعرف على حجم التمويل الداخلي المتاح للأنشطة التشغيلية، كما يمكن للمستثمرين والدائنين أن يستخدموها لتقييم مدى قدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية قادرة على تعظيم ثروتهم أو الالتزام بحقوقهم.[2]

- **أهداف قائمة التدفقات النقدية**

وتهدف قائمة التدفقات النقدية إلى ما يلي: [3]

- تسعي قائمة التدفقات النقدية بالقيام بالتنبؤ بالتدفقات النقدية، وذلك بالاعتماد على المتحصلات والمدفوعات النقدية التاريخية.
- توفر معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين، متعلقة بالتدفقات النقدية وتستخدم لتقييم قرارات الإدارة والتنبؤ بقدرة المؤسسة للوفاء بالالتزامات.
- معرفة قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح، وسداد الفوائد واصل الدين.
- لهذه القائمة القدرة على ابرز العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية، حيث أن النقدية وصافي الدخل يتحركان معا في نفس الاتجاه.

---

[1]- احمد نور، **القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفق للمعايير المحاسبية الدولية والعربية والمصرفية**، الدر الجامعية، الإسكندرية، 2004،ص: 289

[2]- بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي الاساسي في تقييم الاداء** ،**مذكرة الماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010، ص: 25.

[3]- محمود جماد، أميرة دباش، **اثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية**، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، العدد الرابع، جامعة ام البواقي، 20215، ص: 70.

➢ **طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية:**

هناك طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية يجب على المؤسسة اختيار إحداهما وهما كالأتي:[1]

✓ **الطريقة المباشرة:** من خلال هذه الطريقة نقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية من خلال أولا إنقاص المشتريات النقدية والمصاريف التشغيلية النقدية من المبيعات النقدية للوصول إلى صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل كخطوة أولى، ثم يضاف صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار وصافي التدفق النقدي من عمليات التمويل للوصول إلى صافي التدفق النقدي خلال العام، ثم يضاف رصيد النقدية أول العام للحصول على رصيد النقدية في نهاية العام. والجدول التالي يوضح نموذج الطريقة ملحق رقم (05).

✓ **الطريقة الغير مباشرة: الطريقة غير المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية تتمثل في احتساب التدفقات النقدية مع نتيجة الدورة على أساس الاستحقاق وتقوم بشكل غير مباشر بتعديل الفقرات النقدية التي أثرت على تحديده، وتتضمن عملية التعديل .**

- التغيرات في الأصول المتداولة غير النقدية، وكذلك الخصوم المتداولة

- الفقرات المضمنة بموجب صافي الدخل والتي لا تؤثر على النقدية.

كما هو موضح في الجدول ملحق رقم (06).

المطلب الرابع :الجدول التمويل

- تعريف جدول التمويل: هو جدول للاستخدامات والموارد يشرح مصدر الأموال واستعمالها، ويقيس التغيرات الناتجة عن مجموع العمليات المرتبطة بالنفقات والإيرادات، أي انه يسمح بمعرفة الطريقة التي واجهت بها المؤسسة احتياجاتها للتمويل خلال مرحلة معينة، عادة سنة. [2]

الجدول الموالي يوضح لنا محتوي الجزء الأول من جدول التمويل

---

[1]- بوخالفة عبد النور، **تقنيات وأساليب التحليل المالي الديناميكي في تقييم مخاطر الاكتتاب في شركة التامين على الأضرار** ، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2016/2015، ص ص: 52-53.

[2]- مليكة زغيب، ميلود بوشنيقير، **التسيير المالي حسب البرامج الرسمي الجديد**، الطبعة التاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر،2011، ص:112.

جدول رقم(02-03):جدول التمويل طويل ومتوسط الأجل.

الاستخدمات المستقرة ES	الموارد المستقرة RD
حيازة استثمارية جديدة	القدرة على التمويل الذاتي CAF
مصاريف موزعة على عدة سنوات	التنازل عن الاستثمارات
تسديد الديون البنكية المالية	الرفع في الأموال الخاصة
التخفيض في الأموال الخاصة	الحصول على قروض جديدة
تسديد مكافأة رأس المال (توزيع الأرباح)	
التغيرات في الاستخدامات المستقرة (-)	التغير في الموارد المستقرة (+)
← △FRng →	

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي الادارة المالية-دروس وتطبيقات**، الجزء الاول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الاردن،2011، ص:128.

عرض محتوي الجزء الثاني من الجدول التمويل: يتضمن التغيرات في العناصر التالية:[1]

- التغير في عناصر الاستغلال: ونقصد بها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية الناتجة عن التباعد الزمني بين أجال التسديد وأجال الدفع والتي تحسب بالعلاقة: $\triangle \mathbf{BFR}_{ex} = \triangle \mathbf{E}_{ex} - \triangle \mathbf{R}_{ex}$

- التغير العناصر خارج الاستغلال: يتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن الأنشطة غير الأساسية وتلك ذات الطابع الاستثنائي وتحسب بالعلاقة التالية: $\triangle \mathbf{BFR}_{hex} = \triangle \mathbf{E}_{hex} - \triangle \mathbf{R}_{hex}$

- التغير غي عناصر الخزينة: وهو الفرق بين استخدامات الخزينة و مواد الخزينة ينتج التغير في الخزينة ذلك كالأتي:

$$\triangle \mathbf{T}_{ng} = \triangle \mathbf{E}_{t} - \triangle \mathbf{R}_{t}$$

وبناءا على الثغيرات الثلاث يمكن حساب التغير في راس المال العامل من ادني الميزانية تبعا للعلاقة التالية:

$$\triangle \mathbf{BFR}_{ex} + \triangle \mathbf{BFR}_{hex} + \triangle \mathbf{T}_{ng} = \triangle \mathbf{FR}_{ng}$$

والجدول التالي يوضح محتوي الجزء الثاني من جدول التمويل قصير الاجل.

[1]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي الادارة المالية-دروس وتطبيقات**، الجزء الاول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الاردن،2011، ص:128.

جدول رقم (02-04) : جدول التمويل قصير الأجل.

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي			
	الاحتياجات (1)	الموارد(2)	الرصيد (2)-(1) = (3)
التغير في عناصر الاستغلال -التغير في أصول الاستغلال -التغير في ديون الاستغلال			
A △**BFR**ex			
التغير في عناصر خارج الاستغلال – التغير في الديون الآخرون – التغير في الدائنون الآخرون			
B △**BFR**hex			
△**BFR**g = A+B			
تغيرات الخزينة: – التغير في الاستخدامات – التغير في الديون الخزينة			
D △**TN**g			
△**RFR**ex = C+D			

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد علي قمان مصطفي و باكرية على ، **مساهمة التحليل المالي الديناميكي في تقييم السياسة المالية**، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد03، جامعة المسيلة،2018، ص: 127

خلاصة الفصل:

يلعب التشخيص المالي دورا هاما وبارزا في الإدارة المالية كونه يساهم في وضع السياسات الواجب إتباعها لتقييم أداء المؤسسات ووضعها المالي من أجل تشخيص نقاط القوة وتحديد ايجابياتها وكذلك الوقوف على نقاط الضعف وتحديد مسبباتها وأخيرا اتخاذ القرارات اللازمة ،كما له استعمالات ومجالات كثيرة كالتخطيط والتحليل الائتماني .....الخ .كما أن طرق التحليل المالي تختلف حسب الغرض وحسب الجهة القائمة بعملية التحليل نظرا لاختلاف الطرق والنظم المحاسبية المستعملة في تحديد عناصر القوائم المالية، وبالرغم من اختلاف كل من النسب المالية لكنها متراكمة ومتكاملة، حيث يمكن تفسير أي نسبة بصفة محايدة عن النسب والمؤشرات الأخرى ولهذا يجب الربط بينها من اجل تفسيرها وتحديد الوضعية المالية للمؤسسة.

ولي تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة يجب الفحص وتحليل القوائم المالية المختلفة (الميزانية ، حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية، الجدول التمويل) للتعرف على التغيرات الخاصة بالمركز المالي إذ هو من الدعائم الأساسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة ، وذلك بالاعتماد على الأساليب و التوازنات المالية و النسب المالية لمعرفة تحليل القوائم المالي.

الفصل الثالث

دراسة حالة: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء- ايليزي خلال الفترة 2017-2018

تمهيد:

بعد التطرق في الفصلين السابقين الجانب النظري للموضوع، سنقوم في هذا الفصل بالإسقاط الجانب النظري على الواقع وذلك بإجراء دراسة ميدانية على"مؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء" محاولين إبراز الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا، تم إسقاط الأدوات وطرق التحليلية التي تعرضنا لها في الجانب النظري على القوائم المالية في حدود ما سمحت به المعطيات المحصل عليها من المؤسسة.

المبحث الأول: تقديم الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المؤسسة بالنسب المالية.

المبحث الأول: تقديم الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.

يعتبر الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية مؤسسة جاهدة تسعي إلي إرساء أساسها،وثبات وزنها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي الوطني، سنحاول من خلال هذا المبحث إلي إعطاء لمحة عن الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، كون هذه المؤسسة من إحدى أهم المؤسسات الاقتصادية الوطنية، فمن البديهي أن تتسارع في تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث قامت بوضع تسيير محكم لهذا المشروع عبر فريق متناسق من المدراء ومختصين، وأول ما بدأت به هو تشكيل مدونة حسابات خاصة بالمؤسسة كبداية في التطبيق الحسابات.

المطلب الأول: تعريف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة ايليزي

هو هيئة عمومية ذات تسيير خاص حسب المادة 49من القانون رقم:01/88 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، هدفها تامين العامل وذوي حقوقهم من الأخطار المؤمنة.

- **نشأته:** تقرر فتح وكالة ايليزي في سنة 1987 وهذا بترحيب ومساعدة شركة سون طراك المتواجدة عبر تراب الولاية. وفي 2001 قامت المديرية بالتعاون مع إطاراتها وبضوء اخضر من المديرية العامة لتحسين الخدمة للمؤمنين والاقتراب منهم بالانجازات التالية.

- انجاز الإعلام الآلي لكل المصالح .
- فتح مركز الإعلام الآلي الخاص بالوكالة.
- فتح مركز جديد ببلدية الدبداب .
- الانفصال الكلي من وكالة ورقلة.
- استرجاع ملحقة رود النص وتزويدها بالإعلام الآلي.

الطلب الثاني: مهام الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

يتولي الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية المهام التالية:

- تسيير أداءات التأمينات الاجتماعية (المرض، الأمومة، العجز ولوفاة). وكذا حوادث العمل والأمراض المهنية.
- تسيير المنح العائلية لحساب الدولة.
- تحصيل الاشتراكات .
- الرقابة والمنازعات المتعلقة بتحصيل الاشتراكات الموجهة لتمويل الاداءات.
- المساهمة في ترقية السياسة الرامية إلى الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية.
- منح رقم تسجيل وطني للمؤمن لهم اجتماعيا وكذا أصحاب العمل.
- إجراء الرقابة الطبية لفائدة المستفيدين.

- تسيير صندوق المساعدة والنجدة.
- إبرام اتفاقيات مع مقدمي العلاج.
- إعلام المستفيدين وأصحاب العمل بحقوقهم والتزاماتهم.

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.

بالنسبة للهيكل التنظيمي للمؤسسة فهو كالتالي:

شكل رقم (03-01):الهيكل التنظيمي لصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء -ايليزي

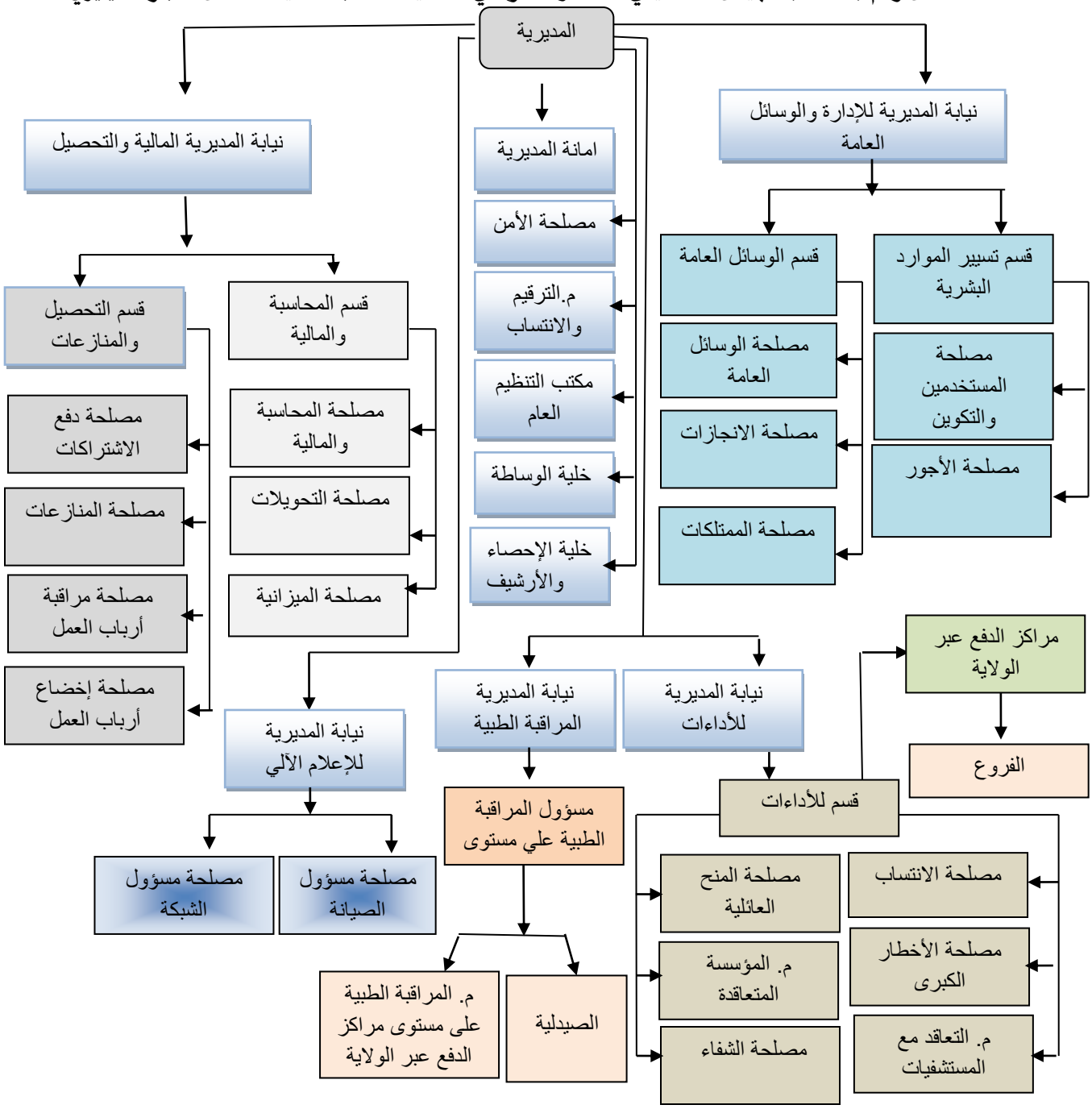

المصدر: إعداد طالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

لتتمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها، وجب وجود هيكل تنظيمي متماسك يسمح بالقيام بمختلف النشاطات بشكل الأمثل لهذا وضعت مؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء ايليزي الهيكل التنظيمي وظيفي يقسم المؤسسة حسب وظائفها الأساسية .

المبحث الثاني: تحليل القوائم المؤسسة بالنسب المالية الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء ايليزي .

في هذا المبحث سنحاول إسقاط الدراسة النظرية على ارض واقع، لمؤسسة الصندوق الوطني للتامين الاجتماعية للعمال الأجراء .وكالة- ايليزي

المطلب الأول: إعداد ميزانية وجدول حسابات النتائج

أولا: إعداد ميزانية مختصرة انطلاقا من الميزانية المحاسبية.

نعتمد في دراسة الوضعية المالية لمؤسسة على مقارنة ميزانية لسنتين، ومن أجل تحليل معطيات الميزانية المالية قمنا بإعداد الميزانية المختصرة للسنتين 2017-2018

جدول(03-01) : الميزانية ميزانية مختصرة الأصول 2018/2017

الأصول	2017	2018
الأصول الثابتة	5961542813.46	6478487595.96
الأصول الجارية	946414070.05	779049610.27
خزينة الأصول	33210918.9	22501438.67
مجموع الأصول	**6907956883.51**	**7257537206.23**

المصدر: من إعداد طالب بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

جدول(03-02) : الميزانية ميزانية مختصرة الخصوم 2018/2017

الخصوم	2017	2018
الأموال الدائمة	6268590084.30	4776129717.19
الأموال لخاصة	4965816311.58	5276229549.13
الديون طويلة الآجل	1302773772.72	9579949112.06
الديون قصيرة الأجل	63936679921	1020409731,62
خزينة الخصوم	00	00
المجموع	**6907956883.51**	**7257537206.23**

المصدر: من إعداد طالب بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

الشكل رقم(03- 02) التمثيل البياني للعناصر الأصول للمؤسسة.

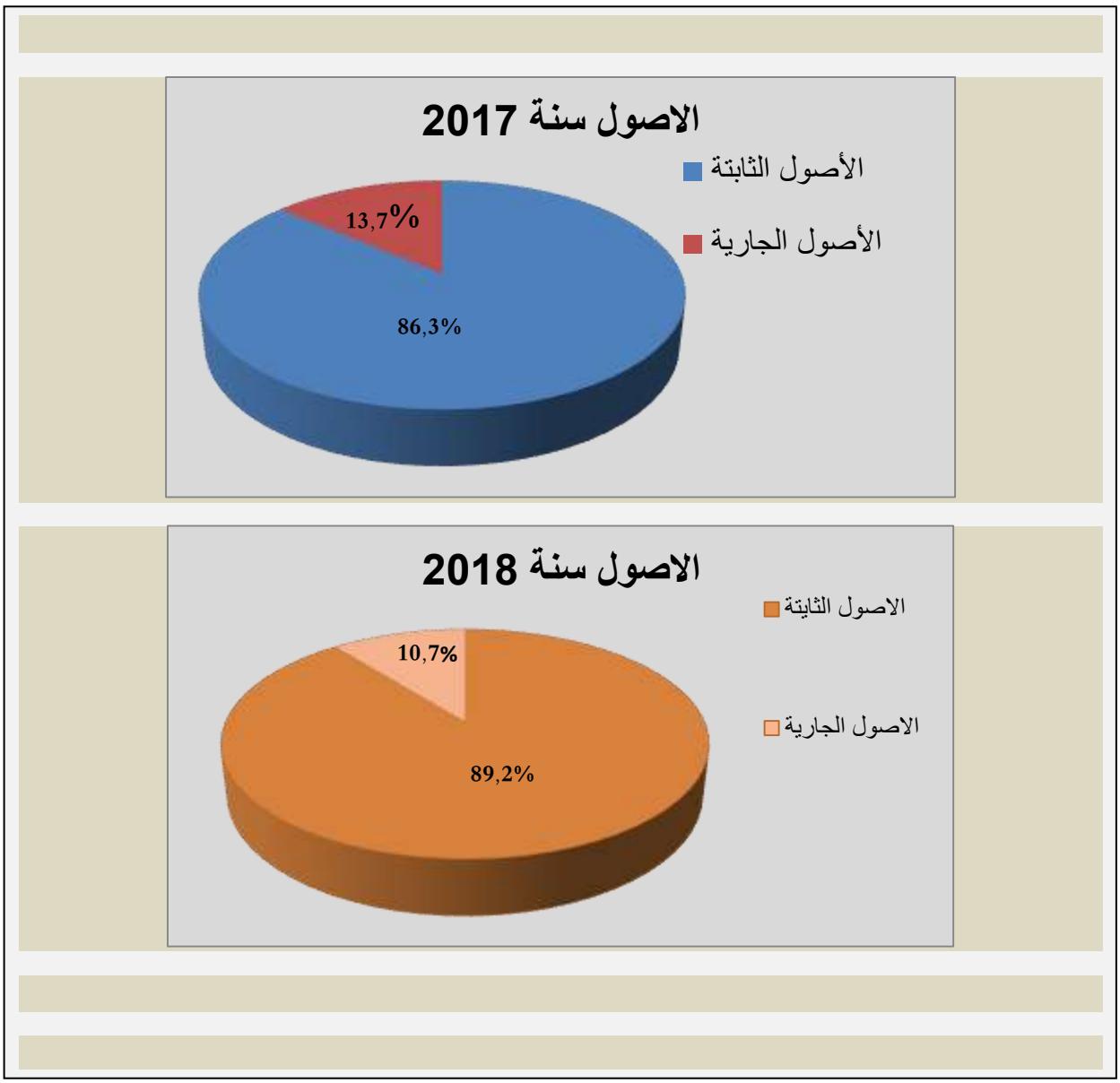

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على جدول (03- 02)

التحليل:

من أجل قراءة معطيات الميزانية المالية للمؤسسة بوضوح وسهولة قمنا بتمثيلها بيانيا بالاعتماد على طريقة الدوائر النسبية.

ونلاحظ أنه خلال السنتين عرفت المؤسسة ارتفاع في قيمة الأصول الثابتة حيث قدرت سنة 2017 ب 86.3% من إجمالي الأصول وسنة 2018 ب 89.2% وهذا هناك زيادة في الأصول الثابتة للمؤسسة .

أما الأصول الجارية سنة 2017 ب % 13.7وسنة 2018ب 10.7% وفقد عرفت انخفاض في سنة 2018 .

الشكل رقم(3- 3) التمثيل البياني للعناصر الخصوم للمؤسسة.

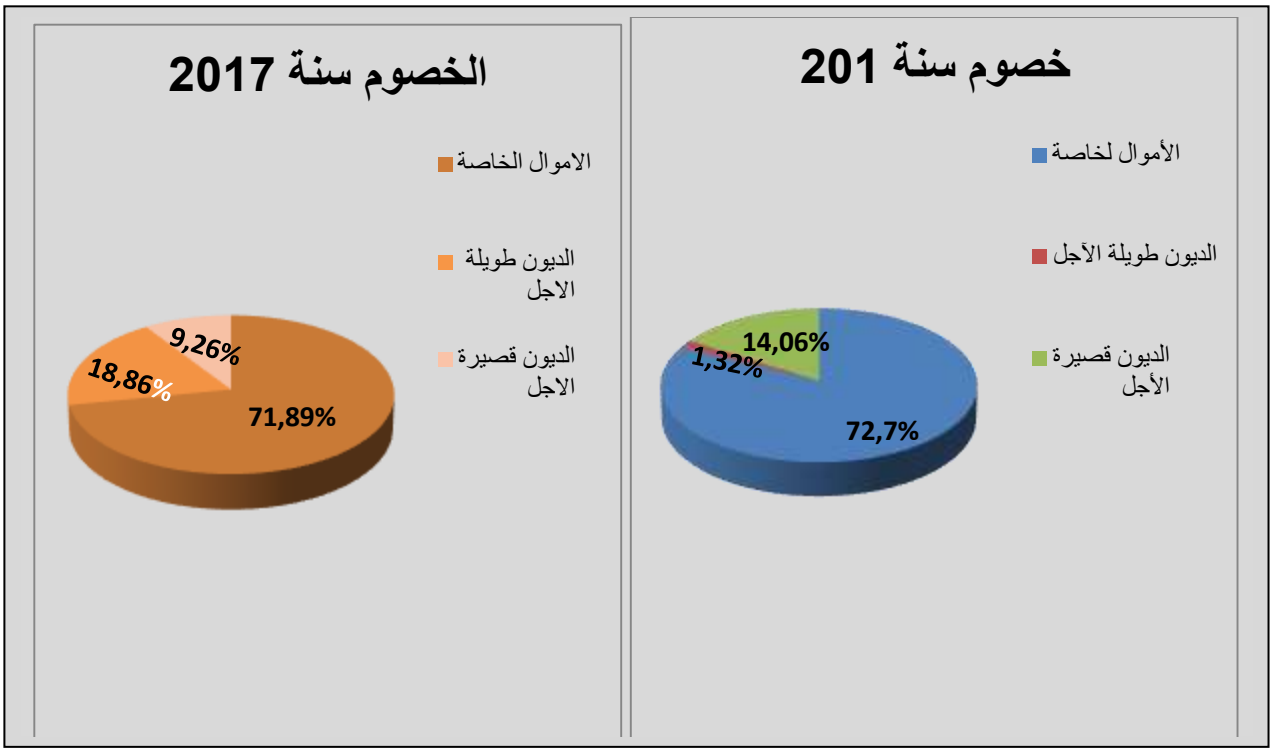

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على جدول (03- 02)

التحليل:

من الشكل نلاحظ أنه خلال السنتين عرفت المؤسسة انخفاض في قيمة الأموال الخاصة حيث قدرت سنة 2017 ب 72.7% من إجمالي الخصوم وسنة 2018ب 71.89% وهذا يعود إلي الزيادة في ديونها.

أما بالنسبة للديون طويلة الأجل فقد ارتفعت سنة 2018 ب 18.86% وانخفاض الديون قصيرة الأجل ب 9.26% .

ثانيا : إعداد جدول حسابات النتائج لمؤسسة.

يعتبر جدول حسابات النتائج من الكشوفات المالية التي تنجزها المؤسسة في نهاية السنة المالية، وحسب النظام المحاسبي المالي فإن جدول حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، وبحساب و الفارق بينهما يعطينا النتيجة الصافية، يتم إصداره وإعداده خلال مدة أقصاها 6 أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية.

ودراسة جدول حسابات النتائج من خلال دراسة كل من ربحية المؤسسة، معدل القيمة المضافة، إجمالي فائض الاستغلال ونسبة القيمة المضافة.

جدول(03-03) : جدول حسابات النتائج يمثل دراسة الأرصدة الوسيطية للتسيير لمؤسسة

البيان	2017	2018
النتيجة الصافية (1)	-574130433.11	-510139320.23
رقم الأعمال(2)	923689475.14	977023572.73
النسبة الربحية (2/1)	**-62.2%**	**-52.2%**
القيمة المضافة(1)	18659696364	22209775594
رقم الأعمال (2)	92368947514	97702357273
معدل القيمة المضافة (2/1)	**20.2%**	**22.7%**
مصاريف المستخدمين(1)	411890447.43	40255951.09
رقم الأعمال(2)	923689475.14	222097755.94
نسبة مصاريف المستخدمين (2/1)	**44.6%**	**18.1%**
المصاريف المالية(1)	446429	155094
القيمة المضافة(2)	186596963.64	222097755.94
نسبة المصاريف المالية (2/1)	**0.24%**	**0.0007%**
الإجمالي فائض الاستغلال(1)	2268280187	26971072656
رقم الأعمال(2)	92368947514	97702357273
نسبة إجمالي فائض الاستغلال(2/1)	**2.46%**	**27.6%**

المصدر: من إعداد طالب بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة القيمة المضافة على رقم الأعمال، ارتفعت سنة 2018 مقارنة مع سنة 2017 وهذا الارتفاع كان نتيجة الزيادة التي عرفها إنتاج السنة المالية بما فيه رقم أعمال المؤسسة، من خلال معدل القيمة المضافة نستطيع القول أن المؤسسة ليست قادرة على خلق الثروة لهذا يجب على المؤسسة التقليل من مصاريف الخدمات الخارجية. رغم أن فائض الاستغلال ارتفع سنة **2018** مقارنة مع السنة **2017** وهذا عائد لارتفاع مصاريف المستخدمين.

الشكل رقم(03- 04) يمثل جدول حسابات النتائج

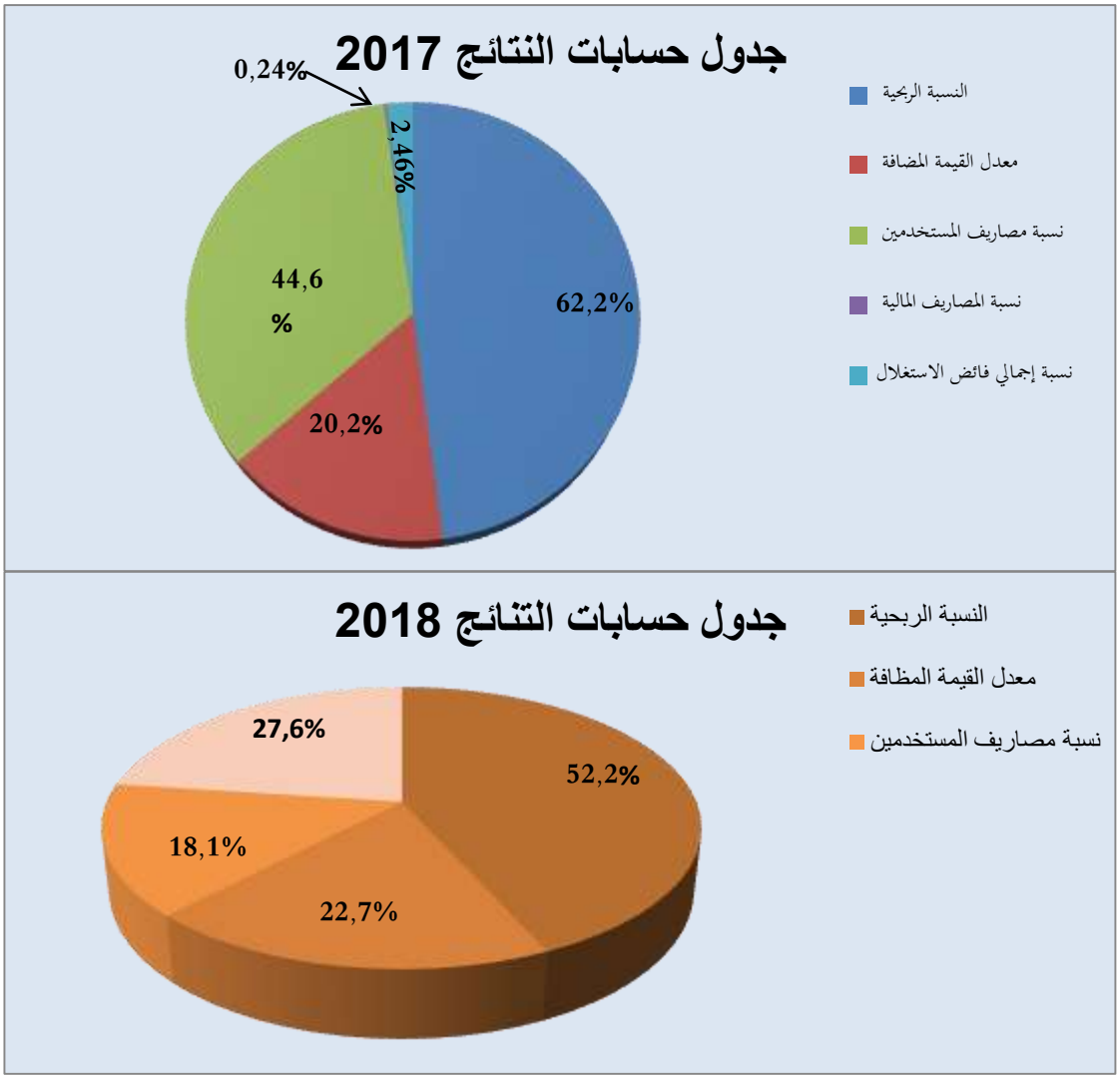

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على جدول (03- 03).

المطلب الثاني: النسب السيولة .

نقوم في هذا المطلب بحساب مختلف نسب السيولة وتمثيلها بيانيا من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي:

جدول رقم (03-04): نسبة السيولة

البيان	العلاقة	2017	2018
نسبة التداول	الأصول الجارية / الديون قصيرة الأجل	0.010	0.012
نسبة السيولة السريعة	(الأصول الجارية-المخزون)/الخصوم الجارية	0.010	0.011
نسبة النقدية	القيم الجاهزة/الخصوم الجارية	0.00036	0.00035

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد علي الوثائق المؤسسة

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة المتداولة ونسبة السيولة السريعة خلال سنة 2017 و 2018 أقل من الواحد، وهذا يدل على أن الأصول المتداولة لم تغطي الديون قصيرة الأجل وهذا مؤشر غير جيد، يدل على المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل.

ونلاحظ أن نسبة السيولة النقدية لم تصل إلى الوضعية المثلى وهي منخفضة جدا وهذا يعني أن القيم الجاهزة للمؤسسة لا تستطيع تغطية ديونها القصيرة الأجل وعليه يتوجب على المؤسسة تقليص المدة المتوسطة لتحصيل الحقوق والرفع من مدة تسديد الديون قصيرة الأجل.

المطلب الثالث: نسب الهيكلة المالية

هي النسب التي تساعد على دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والعناصر الموضوعية لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل :نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول، وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لكل من عناصر جانب الأصول وجانب الخصوم وتعتبر هذه النسب الأكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل الشمولي للمؤسسة

جدول رقم (03-05): نسب الهيكلة المالية

	العلاقة	2017	2018	ملاحظة
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	0.80	0.97	اقل من 1
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	0.79	0.97	اقل من 1
نسبة الاستقلالية المالية	أموال خاصة/ مجموع الخصوم	0.73	0.72	اكبر من 0.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد خلال السنتين، وهذا يدل أن الأموال الدائمة لم تغطي إجمالي الأصول الثابتة أي تم اللجوء إلى الديون القصيرة الأجل، لتغطية العجز، في حين أن نسبة التمويل الخاص أقل من الواحد

أي أن المؤسسة لم تستطيع تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة.

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون وبالتالي درجة استقلاليتها ونلاحظ أنها اكبر من 0.5 وانخفاضها في سنة 2018 وبما أن هذه النسبة اكبر من 0.5 و أقل من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة لها ديون ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات.

الخلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تم التعرف على المؤسسة محل الدراسة " الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة -ايليزي.". واهم المهام التي يقدمها و الهيكل تنظيمي الذي وضع بالقيام بمختلف النشاطات بشكل الأمثل والمناسب، وكذلك التعرف على وضعية مؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة ايليزي من خلال الوثائق الرسمية التي قدمها المؤطر من طرف المؤسسة .

ومن خلال تحليل كل من ميزانية وجدول الحسابات النتائج لسنتين 2017و2018 بالنسب المالية لمؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء ايليزي ، وجود ضعف وعدم قدرت تحقيق توازن مالي خلال فترة الدراسة وهذا ما توضحه كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج، وتبقي المؤسسة تعاني من الاختلالات وعدم قدرة على تسديد الديون .

الخاتمة

الخاتمة

حاولنا تناول موضوع النسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال معالجة إشكالية الدراسة التي تدور حول النسب المالية كأداة للتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال التطرق إلى أساسيات حول التحليل المالي وإلى التشخيص المالي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فقد حاولنا تحليل القوائم المالية للمؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء خلال فترة 2017 و 2018 بواسطة النسب المالية المالي.

- ✓ **أولا: اختبار الفرضيات :**

- ❖ **الفرضية الأولى:** الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء يستخدم النسب المالية إلا انه لا يعطيها أهمية بالغة في عملية اتخاذ القرارات.
- ❖ **الفرضية الثانية:** النسب المالية أداة فعالة في تشخيص الوضعية المالية وبينت نقاط الضعف لدي الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لولاية ايليزي.

- ✓ **نتائج الدراسة:**

- ➢ لم تستطيع المؤسسة بشكل عام تحقيق توازنها المالي خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراتها من خلال مواردها الثابتة وكذلك غير قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.
- ➢ بينت نتائج تحليل النسب المالية أن هناك ضعفا في أداء المؤسسة من خلال النتائج السلبية الكثيرة التي ظهرت لديها.
- ➢ أن التشخيص المالي أداة ضرورية لرسم الإستراتيجية المالية ، الذي من خلاله يتم شرح الوضعية المالية للمؤسسة و إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحالية لها.

✓ **توصيات الدراسة:**

- يجب على الصندوق الاعتماد علي النسب المالية من اجل تشخيص الوضعية المالية والتعرف على حالته المالية.

- ضرورة استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي مؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء ايليزي لمعرفة نقاط القوة والضعف.

- تحليل القوائم المالية ومقارنتها مع المؤسسات التي لها نفس النشاط معه.

- علي الصندوق التدقيق في القوائم والاستعانة بالمدقق خارجي أحيانا.

- توظيف موظفين و إطارات ذوي الكفاءة ووضعهم في المكان المناسب.

- الاهتمام بالتشخيص المالي وإعطائه أهمية في اتخاذ القرارات المالية.

✓ **آفاق الدراسة**

حاولنا في هذه الدراسة إبراز دور النسب في تشخيص الوضعية للمؤسسة ونقترح بعض المواضيع التي يمكن تناولها وتكون مكملة لهذه الدراسة.

- استخدام مؤشرات التوازن المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.
- دور قائمة التدفقات النقدية في التشخيص المالي لاتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

اولا:الكتب.

- احمد نور، القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفق للمعايير المحاسبية الدولية والعربية والمصرفية، الدر الجامعية، الإسكندرية، 2004.

-مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، السنة 2006م- 1426ه.

-قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحيى، تحليل ومناقشة القوائم المالية، الطبعة الأولى، شركة أبناء شريف الأنصاري ، بيروت-عمان،2011.

-أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية النشر و التوزيع، عمان، 2005.

-غدوان علي، الإجازة في العلوم الإدارة، من منشورات الجامعة الافتراضية السرية، السنة 2020.

-مليكة زغيب، ميلود بوشنيقير، التسيير المالي حسب البرامج الرسمي الجديد، الطبعة التاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر،2011.

- علي خلف عبد الله ،وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2015.

- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله-فلسطين، 2008.

- احمد عبد اللطيف أبو اسعد واحمد نايل الغرير، التشخيص والتقييم في الإرشاد، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، السنة 2009.

- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998 .

- محمد سامي راضي، تحليل التقارير المالية محاسبي مالي ائتمانى، الطبعة الأولي، كلية التجارة- جامعة طنطا، سنة 2015.

- محمد الصيرفى، التحليل المالي وجهة نظر إدارية محاسبية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،السنة 2014.

- ريتشارد شرويدر، واخرون، نظرية المحاسبية، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية، الرياض ، 2006.

- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الادارة المالية-دروس وتطبيقات، الجزء الاول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الاردن،2011.

- دردوري لحسن، التشخيص المالي، مطبوعة لطلبة الأولى ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة،السنة 2015/2014.

ثانيا:المذكرات والأطروحات:

1-احمد غاري طاهر، مدي استخدام ادوات التحليل المالي في اعداد الموازنات التخطيطية، مذكرة الماجيستير، كلية ادارة المال والاعمال، جامعة ال البيت، الاردن ، 2015.

2- ازعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011.

3- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة الماجستير في اعلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، سنة 2009/2008.

4- بوخالفة عبد النور، تقنيات وأساليب التحليل المالي الديناميكي في تقييم مخاطر الاكتتاب في شركة التامين على الأضرار ، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2016/2015.

5- حليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ باسعار الاسهم، مذكرة الماجستير، كلية التجارة؛ جامعة الإسلامية، غزة، 2008.

6- رحيش سعيدة، مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الابلاغ المالى الدولية، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2015/2014.

7- شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبية الدولية، مذكرة الماجستيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008 .

8- عميروش ايمان، مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017/2016.

9- محمد بلقايد خملول، إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خضير، بسكرة،2020/2019.

10- مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التامين،مذكرة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس، 2011/2010.

11- نواف سماع محمد الذنيبا، اثر الاداء المالي للشركات المدرجة في البورصة عمان على أراء مدققي الحسابات الخارجيين في الاردن، مذكرة الماجيستير،كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2011.

12- بن خليفة حمزة، دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة،2018/2017.

13- بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديثات التطبيق، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.

14- بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الاساسي في تقييم الاداء ،مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010.

15- سعيدي عبد الحليم، محاولة إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصلدية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2015/2014.

رابعا: المجلات المعترف بها.(المقالات المنشورة، المقالات المقبولة للنشر) .

1- البز كلثوم، التشخيص المالي ودوره في تحديد الخيار الاستراتيجي للمؤسسة، مجلة معارف ، العدد:20، جامعة البويرة، السنة 2016.

2- سعداوى مراد مسعود، مختار فتيحة، بوساحة محمد لخضر، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة المعيار، العدد04 .

3- سمير عباس احمد، عبد على حنظل، استخدام النسب المالية كأداة تقييم كفاءة الأداء، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد32، السنة 2012.

4- محمود جماد، أميرة دباش، اثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع، جامعة ام البواقي، 20215.

خامسا: التظاهرات العلمية (المؤتمرات والمداخلات.)

1- لعشور نوال، التشخيص المالي كوسيلة لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، المؤتمر الوطني، حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة العربي بن مهدي-ام البواقي، يوم 22-2012/05/23.

سادسا:مو اقع الإنترنت .

1- :https://bohotti.blogspot.com/2015/05/blog-post_250.html ..

سابعا:المراجع بالغة الأجنبية:

1-Choate Archers, Racette G, Financial, Mnangement An Introduction, John willy and sons, 1983.

الملاحـــق

الملحق رقم01 : جدول قائمة المركز المالي الأصول

الأصل	الملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
<u>الأصول غير جارية</u> فارق بين الاقتناء- المنتوج الايجابي أو سلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراض مبان تثبيتات عينية اخري تثبيتات توح امتيازها تثبيتات يجري انجازها تثبيتات مالية سندات موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخري مثبتة قروض وأصول مالية أخري غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموعة الأصل غير الجارية					
<u>الأصول جارية</u> مخزونات ومنتجات قيد التنفيد حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الاخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة اخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الملحق رقم02 : جدول قائمة المركز المالي الخصوم

الخصوم	الملاحظة	N-1
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم إصداره		
رأس مال غير مستعان به		
علاوات واحتياطات * احتياطات مدمجة (1)		
فوارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة (1)		
النتيجة الصافية / (نتيجة حصة المجمع (1))		
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد		
حصة الشركة المدمجة (1)		
حصة ذوى الأقلية (1)		
المجموع 1		
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية		
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)		
ديون أخرى غير جارية		
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		
مجموع الخصوم غير جارية (2)		
الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة		
ضرائب		
ديون أخرى		
خزينة سلبية		
مجموع الخصوم الجارية (3)		
مجموع العام للخصوم		

الملحق رقم 03:جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

المبالغ	البيان
المبيعات و المنتوجات الملحقة. الإنتاج المخزن او منتقص من المحزون. الإنتاج المثبت. إعانات الاستغلال	
1- إنتاج السنة المالية	
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	
2- استهلاكات السنة المالية.	
3-القيمة المضافة للاستغلال(1-2)	
اعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	
4- اجمالي فائض الاستغلال	
المنتوجات العملياتية الاخرى الاعباء العملياتية الاخرى المخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة. استرجاع علي خسائر القيمة المؤونات	
5-النتيجة العملياتية	
المنتوجات المالية الاعباء المالية	
6- النتيجة المالية	
7- النتيجة العادية قبل الضرائب(6+5)	
الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة(تغيرات)عن النتائج العادية	
مجموع منتوجات الانشطة العادية	
مجموع اعباء الانشطة العادية	
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
عناصر غير عادية - منتوجات عناصر غير عادية - اعباء	
9- النتيجة غير العادية	
10- صافي النتيجة السنة المالية	

الملحق رقم 04 : جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

البيان	المبالغ
رقم الأعمال.	
كلفة المبيعات.	
- هامش الربح الإجمالي	
منتجات أخرى عملياتية	
التكاليف التجارية.	
الأعباء الإدارية .	
الأعباء أخرى عملياتية.	
-النتيجة العملياتية	
تقيم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة	
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)	
منتجات مالية.	
الأعباء المالية.	
- النتيجة العادية قبل الضرائب.	
الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية	
الضرائب المؤجلة(تغيرات)عن النتائج العادية	
النتيجة الصافية للأنشطة العادية.	
الأعباء غير العادية.	
النتوجات غير عادية.	
-النتيجة الصافية للسنة المالية.	
حصة الشركاء الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية.	
النتيجة الصافية للمجموع المدمج.	
منها ذوي الأقلية.	
حصة المجمع.	

الملحق رقم 05: جدول التدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة

البيان	ملاحظة	N	N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (الاستغلال) صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: +الإهتلاكات و الأرصدة +تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات -تغير العملاء و الحسابات الدائنة الأخرى +تغير الموردين و الديون الأخرى +/- نقص أو زيادة قيمة التنا زل الصافية من الضرائب			
=تدفقات الخزينة الناتج عن النشاط(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الإستثمار +مسحوبات من اقتناء استثمارات -تحصيلات التنازل عن استثمارات +/- تأثير تغيرات محيط الإدماج			
=تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الإستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل -الحصص المدفوعة للمساهمين(أو الأرباح الموزعة) +زيادة رأس المال النقدي(النقديات) -إصدار القروض(السندات) -تسديد القروض			
=تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)			
التغير في تدفقات الخزينة للفترة(أ+ب+ج)			
تدفقات الخزينة عند الافتتاح تدفقات الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر الصرف(1) التغير في تدفقات الخزينة			

الملحق رقم 06 : جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة

البيان	ملاحظة	N	N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (الاستغلال) صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: +الإهتلاكات و الأرصدة +تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات -تغير العملاء و الحسابات الدائنة الأخرى +تغير الموردين و الديون الأخرى +/- نقص أو زيادة قيمة التنا زل الصافية من الضرائب			
=تدفقات الخزينة الناتج عن النشاط(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الإستثمار +مسحوبات من اقتناء استثمارات -تحصيلات التنازل عن استثمارات +/- تأثير تغيرات محيط الإدماج			
=تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الإستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل -الحصص المدفوعة للمساهمين(أو الأرباح الموزعة) +زيادة رأس المال النقدي(النقديات) -إصدار القروض(السندات) -تسديد القروض			
=تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)			
التغير في تدفقات الخزينة للفترة(أ+ب+ج)			
تدفقات الخزينة عند الافتتاح تدفقات الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر الصرف(1) التغير في تدفقات الخزينة			

الملحق 07: الميزانية المؤسسة جانب الأصول 2017- 2018

SOCIETE

EXERCICE

DATE

BILAN ACTIF

ACTIF	note	brut 2018	amort 2018	2018
ACTIF NON COURANT				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		0,00	0,00	0,00
Frais de développements immobilisables		0,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles		0,00	0,00	0,00
Terrains		2 792,75	0,00	2 792,75
Agencements et aménagements de terrains		25 003,14	5 430,17	19 572,97
Constructions (Batiments et ouvrages		220 382,74	60 282,19	160 100,55
Installations techniques, matériel et outillage		7 172 674,58	2 110 327,93	5 062 346,65
Autres immobilisations corporelles		524 502,64	279 431,38	245 071,26
Immobilisations en cours		981 610,22	0,00	981 610,22
Immobilisations financières		0,00	0,00	0,00
Titres mises en équivalence - entreprises associées		0,00	0,00	0,00
Titres participations et créances rattachées		0,00	0,00	0,00
Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00
Comptes de liaison		6 993,20	0,00	6 993,20
TOTAL ACTIF NON COURANT		0,00	0,00	0,00
ACTIF COURANT		8 933 959,27	2 455 471,67	6 478 487,60
Stocks et encours		1 515,55	0,00	1 515,55
Créances et emplois assimilés		0,00	0,00	0,00
Clients		610 326,79	82 369,17	527 957,62
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00	0,00	0,00
Autres débiteurs		198 187,99	0,00	198 187,99
Impôts		28 887,02	0,00	28 887,02
Autres actifs courants		0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		0,00	0,00	0,00
Placements et autres actifs financiers courants		0,00	0,00	0,00
Trésorerie		24 217,45	1 716,02	22 501,44
TOTAL ACTIF COURANT		863 134,80	84 085,19	779 049,61
TOTAL GENERAL ACTIF		9 797 094,06	2 539 556,86	7 257 537,21

الملحق 08: الميزانية المؤسسة جانب الخصوم2017- 2018

EXERCICE 2017

DATE

BILAN PASSIF			Définitif
PASSIF	note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées)		0,00	0,00
Écart de réévaluation		41 147,80	41 147,80
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	- 111 398,61
compte de liaison**		4 924 668,51	4 761 037,22
TOTAL CAPITAUX PROPRES		4 965 816,31	4 690 786,41
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		9 579,55	6 963,79
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 293 194,22	846 469,29
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		1 302 773,77	853 433,08
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		290 540,33	599 014,37
Impôts		6 363,50	5 389,91
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		342 462,96	302 523,80
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		639 366,80	906 928,08
TOTAL GENERAL PASSIF		6 907 956,88	6 451 147,57

الملحق 09: جدول حسابات النتائج للمؤسسة 2017- 2018

EXERCICE: 2018
DATE

Définitif

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Ventes et produits annexes		977 023,57	923 689,48
Subvention d'exploitation		0,00	0,00
I - Production de l'exercice		491 808,48	413 424,98
Achats consommés		- 49 141,59	- 54 336,32
Services extérieures et autres consommations		- 170 950,41	- 129 531,58
II - Consommation de l'exercice		- 222 097,76	- 186 596,96
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		269 710,73	226 828,02
Charges de personnel		- 402 559,51	- 411 890,45
Impôts, taxes et versements assimilés		- 19 907,07	- 19 167,40
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 152 755,85	- 204 229,83
Autres produits opérationnels		24 063,14	25 280,51
Autres charges opérationnelles		- 101,50	- 4 359,81
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 388 819,09	- 367 045,62
Reprise sur pertes de valeur et provisions		7 475,53	327,59
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 510 137,77	- 573 784,50
Charges financières		- 1,55	- 4,46
Prestations reçues frais financiers		0,00	- 341,47
VI - RESULTAT FINANCIER		- 1,55	- 345,93
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 510 139,32	- 574 130,43
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00	0,00
Autres impôts sur les résultats		0,00	0,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 008 562,24	949 297,57
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 518 701,56	- 1 523 428,00
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 510 139,32	- 574 130,43
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	- 23 757,33
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 510 139,32	- 574 130,43

dimanche 17 avril

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
الشكروالتقدير	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الاختصارات والرموز	VII
قائمة الملاحق	VIII
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي والنسب المالية	
تمهيد	02
المبحث الأول: مدخل التحليل المالي	03
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي .	03
المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي و أهدافه	03
أولا: أساليب التحليل المالي.	03
1: أسلوب التحليل المقارن:	04
2 : أسلوب التحليل بالنسب المالية:	05
ثانيا: أهداف التحليل المالي.	05

المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي	06
المبحث الثاني: ماهية النسب المالية	07
المطلب الأول: تعريف النسب المالية	07
المطلب الثاني: أهمية النسب المالية و أسسها.	07
أولا: أهمية النسب المالية:	07
ثانيا: أسس النسب المالية.	08
المطلب الثالث: أهداف النسب المالية وحدودها	08
أولا: أهداف النسب المالية.	08
ثانيا: حدود النسب المالية.	9
المبحث الثالث: أنواع النسب المالية	9
المطلب الأول: النسب السيولة و النسب النشاط	10
أولا: النسب السيولة	10
ثانيا: النسب النشاط.	11
المطلب الثاني: النسب التمويل والنسب المرودودية.	13
أولا:نسب التمويل	13
ثانيا: نسب المردودية:	14
المطلب الثالث: النسب التوازن الهيكلي والنسب المديونية	16
أولا: النسب التوازن الهيكلي	16
ثانيا: النسب المديونية	16
خلاصة الفصل	19
الفصل الثاني: الأسس النظرية للتشخيص المالي	
تمهيد	21

المبحث الأول: محتوي التشخيص المالي	22
المطلب الأول: مفاهيم حول التشخيص المالي ودوره	22
الأول: مفاهيم حول التشخيص المالي.	22
ثانيا: أهمية التشخيص المالي	22
المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التشخيص	23
أولا: الأطراف الداخلية	23
ثانيا: الأطراف الخارجية	24
المطلب الثالث: مبادئ و أهداف التشخيص المالي.	26
أولا: مبادئ التشخيص المالي:	26
ثانيا: أهداف التشخيص المالي.	26
المطلب الرابع: طرق و أدوات التشخيص المالي	27
أولا: طرق التشخيص المالي.	27
ثانيا: أدوات التشخيص المالي	28
المبحث الثاني: تقديم القوائم المالية	30
المطلب الأول:تعريف القوائم المالية	30
المطلب الثاني: وظائف القوائم المالية	30
المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية	31
المطلب الرابع: أهداف القوائم المالية	32
المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية	32
المطلب الأول: الميزانية.	32
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج	33
أولا: مفهوم جدول حسابات النتائج	33

ثانيا: عناصر جدول الحسابات النتائج	34
مطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة (التدفقات النقدية).	35
المطلب الرابع :الجدول التمويل	36
خلاصة الفصل	39
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة الاقتصادية الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء	
المبحث الأول: ماهية الاقتصادية الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء	42
المطلب الأول: تعريف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة ايليزي	42
الطلب الثاني: مهام الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء	42
المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.	43
المبحث الثاني: تحليل القوائم المؤسسة بالنسب المالية	44
المطلب الأول: إعداد ميزانية وجدول حسابات النتائج	44
أولا: إعداد ميزانية مختصرة انطلاقا من الميزانية المحاسبية.	44
ثانيا : إعداد جدول حسابات النتائج للمؤسسة.	46
المطلب الثاني: النسب السيولة .	49
المطلب الثالث: نسب الهيكلة المالية	49
خلاصة الفصل	51
الخاتمة	53
قائمة المراجع	56
الملاحق	59